حديث المالية

المحتويات

الافتتاحية الوزير ١

تدريب: إقلاع ترقية ٢

- تعيين مدير عام للجمارك
- تخصص كل مديرية، مكون خاص للتدريب
- دورات تدريبية لموسم الحصاد
- حلقة عن الإدارة المحلية
- ملف في مركز التوثيق الإداري

مؤهلات ٥

- زيارة الوزارة إلى ستراسبورغ تعزيز الأداء الإداري
- تكوين جديد بالكويت في مرحلة
- دورة في اللغة الإنكليزية

مكتبة عامة ٧

- التسيير الجيد لمسارات الثروة
- ميزانية ١٩٩٨ بالأرقام

ملف ٨

- مساهمة الخزينة: مهامها ومهمتها

لغز ١١

- مستوى الثقة العربي
- ما هي شبكة الإنترنت

حياة الوزارة ١٢

- تعيين
- تعيينات

تعيين

مدير عام للجمارك

في ٧ كانون الثاني ١٩٩٨، عين السيد إيلي عشاف رئيساً للمديرية العامة للجمارك، وهو حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السوربون - باريس الأولى. ولقد شغل السيد عشاف سابقاً مركز مدير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ومركز عميد كلية الإعلام. وكذلك شغل السيد عشاف منصب المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية لدى رئاسة الجمهورية.

تدريب

أربع دورات تدريبية لجميع الموظفين

عند افتتاح المعهد العالي في صيف ١٩٩٦، تم بيان الفريق العامل فيه بمعرف ما هي احتياجات وزارة المالية في مجال تدريب الموظفين. فعهد المعهد العالي إلى القيام بمراجعة وتنسيق في دوائر الوزارة وقام باستخراج تصميم للدورات التدريبية يعتد على مستلزم. وقسمه لوزير الدولة للشؤون المالية السيد فؤاد السنيورة الذي وافق عليه.

ينطلق هذا التصميم من معطية بسيطة وهي أن كل موظف في الوزارة فرضاً للتطور والتقدم ضمن إدارته أو خارجها. فالمطلوب فرصة متساوية لجهة نشرة وتوفير على الصعيدين التقني والمهني. لذلك يجب أن يتاح لكل شخص الحصول على المهارات الأساسية للأزمة لأنشطة الوزارة مهما كان مستواه. وهكذا اقترح فريق المعهد عدة أنواع من الدورات التدريبية أو ما يسميه المعهد الدورات التدريبية العامة. أما المواضيع الأساسية لهذه الدورات فهي تتمركز في أربعة مجالات

دورات تدريبية في الاقتصاد الكلي

تتمتع هذه الدورات بمرونة وتفاعل يتيحان لكل المشاركين فيها من جميع المستويات في الاقتصاد أن يتعاونوا وأن يتبادلوا الخبرة فيما بينها. تتيح هذه الدورة للمدة وتشريح مبادئ الاقتصاد الكلي وتعتمد المجال لتبادل حول الاقتصاد العالمي والوطني المعاصرين. يستعمل لغة الأرقام. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات حتى الآن أكثر من ١٠٠ مشاركاً في دورة من ٣ أيام في المعهد العالي.

دورات تدريبية في المحاسبة

تتيح هذه الدورات لجميع المشاركين من المحاسبين المحنكين والأشخاص الآخرين غير الملمين بالمحاسبة أن يكمّلوا مهاراتهم. تبدأ الدورة بمقدمة في المحاسبة تعرّف المبتدئين على المفاهيم الأساسية للمحاسبة الموجودة في كل النشاطات الاقتصادية. ومن ثم يستطيع المشاركون التآلف مع مبادئ المحاسبة التحليلية والتحليل المالي ونظم الضرائب، كما يستطيعون فتح النقاش في أي وقت حول دور المحاسبة في جميع سجالات العمل. تتألف هذه الدورة من يوم واحد في الأسبوع على مدى ثلاثة أسابيع، الأمر الذي يتيح للمشاركين أن يستوعبوا المواضيع التي نوقشت خلال الحصة وأن يحضّروا بعض التمارين للحصة التالية. ولقد بلغ عدد المشاركين في دورات المحاسبة حتى الآن حوالي ٦٠ شخصاً.

دورات تدريبية في المالية العامة

لا تزال هذه الدورات في طور التحضير. وتقام الدورة الأولى من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان ١٩٩٨. وهي تتيح لكل المشاركين فيها أن يفهموا دور وزارة المالية وأن يتابعوا تأثير سياسة الموازنة والسياسة الضرائبية التي تتبعهما الحكومة على مالية الدولة العامة وعلى الاقتصاد الوطني. تمتد هذه الدورة على ثلاثة أيام أيضاً وهي تتابع وتكمّل محتويات الدورات السابقة في الاقتصاد الكلي والمحاسبة.

دورات تدريبية لتعليم مبادئ المعلوماتية

تتيح هذه الدورات التعلم على البرامج الأساسية لا سيما منها ويندوز وبرنامج وورد لمعالجة النصوص وبرنامج إيكسل لمعالجة اللوائح والبيانات. إضافة إلى ذلك يتوافر للمشاركين في هذه الدورات ولجميع الموظفين في وزارة المالية مختبر للمعلوماتية يتيح للجميع التعلم والعمل على الحواسيب مع الدعم الفني اللازم الذي يؤمنه مدربون مختصون.

دورة الإقتصاد الكلي

بعد سنة تقريباً من إنطلاق دورات الاقتصاد الكلي طلبت «حديث المالية» آراء بعض الذين شاركوا في هذه الدورات وانطباعاتهم

السيد جان إلياس مراقب ضرائب مالية لبنان الشمالي

كان حديثنا الأول مع السيد جان إلياس، مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي الذي اعتبر أن فكرة الدورات التي تنظمها وزارة المالية فكرة رائدة لتحسين إنتاجية وأداء الموظف لأنه بعد أن يتخرج من الجامعة ويبقى في الوظيفة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة تصبح المعلومات التي لديه متأخرة وأضاف: «هذه دورات تنشط معلومات الموظف وتزوده بمعطيات جديدة تواكب تتطور العلم وبالأخص العلوم المالية. فبالرغم من أن دورة الاقتصاد الكلي ليس لها مردود مباشر على عملي كمراقب إلا أنها تفتح لي آفاق جديدة وتذكرني بأشياء ربما نسيتها. طبعاً كنا نتمنى أن تكون الدورة في منطقتنا، ولكن كوننا نلتقي بزملاء لنا من المناطق فهذا يعوض. فهذه الدورات تخلق جو عائلي ولو بالحد الأدنى بين موظفي الوزارة، فأنا مثلاً من مالية لبنان الشمالي إلتقيت بموظفين من مالية جبل لبنان ومن مالية صيدا ومن مالية بيروت. نتمنى أن تتعمم هذه المبادرة بلقاءات غير دراسية تكون برعاية المعهد المالي أو برعاية الوزير فلقد رأينا قاعة المحاضرات والكافتيريا، فيمكننا أن نلتقي ببعضنا هنا ولو مرة في السنة.

السيد وسام أبو عزي مراقب ضرائب مالية بعبدا

وسام أبو عزي مراقب ضرائب في مالية بعبدا متخرج منذ سنتين من الجامعة فرع إدارة أعمال اعتبر أن المعلومات غير جديدة بالنسبة إليه ولكن لا بأس في بعض التذكير خاصة وأن الدورة مدتها قصيرة. علم بوجود هذه الدورة بسبب إستدعاء زملاء له إليها وكان يعتقد ويتمنى أن تكون هناك دورات متخصصة في إطار عمله (الضرائب على الأملاك المبنية) يستطيع من خلالها إبداء رأيه «لأننا نحن نعمل على الارض ونستطيع أن نعرف مواقع الخلل لتحسينها».

السيد مصطفى العلي مراقب ضرائب مالية لبنان الشمالي

أما مصطفى العلي مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي فلم يكن مرتاحاً من الاستدعاء بسبب مشقة الطريق ولكنه وجد أن «الدورة ممتازة من حيث المعلومات والموضوع فالدورات التدريبية مسألة بديهية في البلدان المتطورة. إخضاع الموظفين إلى دورات إعادية وتأهيلية تساعدهم في أداء دورهم الوظيفي. أتمنى في المستقبل أن تعتمد التخصصية الوظيفية أي أن يلحق موظف مراقب الضرائب بدورة تتعلق بالضريبة المباشرة أو غير المباشرة ومن حيث تعريفها وأهدافها وكيفية جبايتها وما إليه هكذا تكون الدورة تؤدي دورها وغايتها على الموظف من خلال إدائه لعمله. وطالما أن الموظف يترك عمله ليأتي إلى الدورة التدريبية فذلك لأنها تعتبر وسيلة منتجة وذات أهداف، فأي دورة، مهما كان موضوعها ليست للعبث. لديها فائدة للإنسان كإنسان بغض النظر عنه كموظف. فهي تنمي قدراته وفهمه لأمور غامضة وبعيدة عنه ولكن اتباع منهج التخصصية له مردود عملي أكبر للوزارة.

حلقة
عن الإدارة الحديثة

السيدة نورما نمر، السيد طانيوس رزق، السيد يوسف الزين، السيد إسكندر سمارة

عقد في المعهد المالي في ٩ و١٠ و١١ كانون الأول ١٩٩٧ حلقة دراسية حول الإدارة الحديثة حضرها عدد من رؤساء الوحدات المالية في مديريات الواردات والخزينة والصرفيات. وقد جرى خلال هذه الحلقة استعراض كافة الصعوبات التي تواجهها القيادات الإدارية المتوسطة وسبل معالجتها من أجل تحديث الإدارة وتحسين وسائل العمل فيها وتبسيط الاجراءات في مختلف الميادين الإدارية لا سيما الإدارة المالية.

وفي ختام الحلقة حضر وزير المالية بالوكالة السيد فؤاد السنيورة الذي ناقش مواد الحلقة وفوائدها مع مختلف الحاضرين. وجرى في الختام حفل كوكتيل حضره السيد الوزير إلى جانب المسؤول عن المعهد المالي السيد جان فرانسوا بيجون حيث ودع الجميع منظم الحلقة السيد ديروسو الذي حضر من فرنسا خلال شهر تشرين الأول خصيصاً من أجل التحضير لهذه الحلقة والوقوف على الصعوبات التي تواجهها الإدارات المالية وذلك بغية فتح المجال أمام مناقشة مختلف الوسائل الآيلة إلى تحديثها ومواكبتها لإدارات البلدان المتطورة.

أسماء المشاركين في هذه الدورة:

عليا عباس، جوزيف باخوس، ميرنا باز، حسن شعبان، راجيا شوكير، محمد عيتاني، غسان نجا، نورما نمر، غازي رمال، طانيوس رزق، اسكندر سمارا، سليم سليم، جومانا التقي، يوسف زين.

كتاب في مركز التوثيق المالي

أزمة المالية العامة في لبنان
قصة الإنهيار النقدي
١٩٨٢ - ١٩٩٢
غسـان العيـاش
دار النهار

كتاب يتمتع بمزايا البحث العلمي الذي يتوخى الموضوعية بتبسيطه نظريات وقوانين المالية العامة ولا سيما في التمهيد الذي يحضر القارئ غير المتخصص إلى الدخول في أجواء الكتاب والتعرف على بعض النظم والقوانين الدولية واللبنانية الخاصة بالمالية العامة ولمزجه بين السرد التاريخي والتفسير العلمي ولا يكتفي الكتاب بطرح بعض المشاكل بل يتطرق أيضاً للحلول محذراً وداعياً إلى تقاسم المسؤوليات.

وبما أن مصدر هذا الكتاب في الأساس أطروحة جامعية فهو غني بالمراجع والمصادر الدقيقة والموثوقة كما يتضمن ملحقاً بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية.

بعثة الوزارة إلى سنغافوره: تحسين الأداء الإداري

الصف الأمامي من اليسار الى اليمين: السيد جيرالد ليم، السيد يسام تميم، السيدة سمر المصري علي حسن، السيدة لينا إحسان شرارة، السيد جان فرنسوا بيجون، السيد دافيد ما
الآنسة تان سيو لبان، السيدة منال بديع عطوي، السيدة فاطمة خليفة، السيدة سهير أبي ملحم رمضان، السيدة فرح داود مقلد، السيدة كلي هي.
الصف الخلف من اليسار إلى اليمين: الآنسة إيفي كوك، السيد رائد عارف خداج، السيد عبدالحفيظ سوبرة، السيد زهير الداعوق، السيد انطوان قصاص، السيد ريمون الخوري، السيد جورج
عازار، السيد عمر مصطفى القنبر، السيد كلود مسعد، السيد جورج ضاهر، السيد إبراهيم طبش، السيد اسامة كامل البابا، السيد وسام عدنان علي حسن، السيد وائل سامي خداج.

شارك ١٨ موظفاً من وزارة المالية بين الثاني عشر والحادي والعشرين من شهر كانون الثاني في ندوة في سنغافورة حول طرق تحسين الأداء والعمل في القطاع العام. رافق موظفي وزارة المالية موظفون من وزارة الاقتصاد والتجارة، وكانت هذه المهمة فرصة فريدة لزيارة هذا البلد المدهش من دول شرق آسيا.

شكلت هذه المهمة متابعة لزيارة وزير الدولة للشؤون المالية السيد فؤاد السنيورة لسنغافورة في شهر آذار ١٩٩٧. ولقد مولت حكومة سنغافورة مصاريف الندوة وكامل الزيارة. أمّا الندوة فقد نظمها معهد الخدمة المدنية في سنغافورة.

في سنغافورة ٣ ملايين نسمة تنتمي إلى ثلاثة أعراق الصيني والهندي والماليزي مختلفة الأديان (البوذية، الإسلام، الهندوسية، المسيحية). ولكل جماعة لغتها الخاصة بالإضافة إلى اللغة الوطنية الرسمية وهي الإنكليزية.

سنغافورة موجودة منذ العام ١٩٦٣ وهي لا تملك أي موارد طبيعية، حتى أنها تستورد مياه الشفة من ماليزيا. على الرغم من هذه المعوقات يبلغ الدخل الفردي السنوي في سنغافورة ٢٥٠٠٠ دولار أميركي، أي أنه أكبر من الدخل الفردي السنوي البريطاني.

أمّا أسباب هذا النجاح الباهر فهي عديدة وأبرزها: العمل الكثير والجاد وسلطة سياسية قوية وموحدة لا تخشى وضع قواعد مدنية تخالف التقاليد (فرض غرامات على الذين يرمون الأوراق في الشارع، ضرائب مرتفعة على السيارات، الخ...)، وسياسة اقتصادية حرة (لا يوجد تقريباً أي مراقبة على الاستثمارات الأجنبية، رسوم جمركية منخفضة جداً)، بالإضافة إلى سياسة اجتماعية مكلفة ولكن فعالة (فرضْ ضريبة على الرواتب تبلغ ٤٠٪ تذهب إلى صندوق التقاعد والمساكن الشعبية).

ولقد عاد المشاركون وقد تنبّهوا إلى أن الانضباط والعمل هما الشرطان الأساسيان للتنمية والتطور. وكذلك أن تحسين سير العمل في القطاع العام يمكن أن يبدأ في أي مستوى من التراتبية عبر وضع «مجموعات لمراقبة حسن الأداء». ولقد تقرر دراسة إدخال منهجية العمل هذه في وزارة المالية.

سنغافوره في بضعة كلمات

الوضع الجغرافي: جزيرة في جنوب شرق آسيا
المساحة: ٦٤٧ كلم٢
عدد السكان: ٣٠٤٤٣٠٠ نسمة
العاصمة: سنغافورة
رئيس الدولة: اونغ تينغ شيونغ (منذ ٢٨/٨/ ١٩٩٣
النظام: جمهورية برلمانية يسيطر عليها حزب حاكم
اللغات المحكية: الماليزية، الصينية، التاميل، الإنكليزية
معدل النمو السنوي: ٧,٠٪
معدل البطالة: ٢,٠٪
الناتج الداخلي الفردي: ٢٢٧٧٠ دولار أميركي (أعلى من الدخل الفردي في كندا، فرنسا او استراليا بنفس القدرة الشرائية)
التجارة:
قيمة المستوردات: ١٣١٣٣٨ مليون دولار
قيمة الصادرات: ١٢٥٠٢٤ مليون دولار

متدربون جمركيون في فرنسا

بين الثاني عشر من كانون الثاني والرابع عشر من شباط ١٩٩٨ تابع أحد عشر موظفاً في الجمارك اللبنانية دورة مفتشر جمركي في فرنسا. أقيمت هذه الدورة على مرحلتين: في الأسبوع الأول، دورة نظرية في المدرسة الوطنية للجمارك في باريس وفي الأسابيع الأربعة التالية دورة عملية مع فريق من المفتشين الجمركيين الفرنسيين في مرفأ لوهافر في منطقة النورماندي.

تقع هذه الدورة التدريبية ضمن الإصلاحات الجمركية التي بدأتها الدولة اللبنانية بمساعدة الجمارك الفرنسية وعدد من المنظمات الدولية لا سيما منها الأمم المتحدة. أما الهدف من هذه الدورة التدريبية فهو إتاحة المجال لفريق من المفتشين أن يتآلفوا مع طرق الرقابة الملحقة الحديثة والتدقيق بالسعر التسويقي للسلع. وسيتم إستعمال هذه الطرق بشكل متزايد في لبنان لا سيما بمعونة المعلوماتية، وسيتيح هذا الأمر للدولة زيادة إمكاناتها وتحسين نوعية الترانزيت على أراضيها إضافة إلى ملائمة الاجراءات الجمركية اللبنانية مع النظم العالمية.

علي قطايا، مارلين سالم، فاتن خريس، إلهام غزيل، جوسلين ساسين، ريما مكي، باسكال إيليا

تالف فريق المتدربين في فرنسا من: بدوي الدويهي، بسكال إيليا، إلهام غزيل، علي قطايا، فاتن خريس، إلياس مكاري، ريما مكي، مارلين سالم، جوسلين ساسين وركي تاجر.

دورة في اللغة الإنكليزية

English Courses at the Ministry of Finance

Ten students are attending a course in English. They are George Gedeon, Fatme Fakih, Wadad El Ali, Lena Azzi, Daad Bulbul, Rosette Chahine, Mona Sammouri, Alia Abbas, Ranjess Harajli, Dala Ahmad and Tanios Rizk.

Tanios was attending the course but can not continue because his son is sick.

Our teacher, Mrs. Farida Abdel Khalek is Australian. She's of Lebanese origin. She writes articles for the Daily Star newspaper.

We're studying English every Monday and Wednesday. The course is for 3 months. It starts at 1:30 pm. It's for one and a half hour.

Our book, Side by Side, is pleasant and easy. We practise games, conversation role playing, writing, dictation and pronounciation in class. In fact, we have regular tests and did a mid-term exam.

Finally, we have good results with a high average. We are very interested in English. We like our teacher and we like each other. It's a family environment and a convenient place to go.

We had an end of year party before the Christmas break. It coincided with Lena, Rosette, Wadad and the teacher's birthday. We resumed after the Christmas and New Year's break to complete the course.

We have all passed and will re-enrol for the new course in March.

التصميم الجديد لحسابات الدولة
خطوة أولى على طريق المحاسبة الوطنية

باشرت وزارة المالية منذ مطلع عام ١٩٩٧ تطبيق التصميم الجديد لحسابات الدولة، الذي وضع بالتعاون بين صندوق النقد الدولي والوزارة خلال عام ١٩٩٦، وأجريت في المعهد المالي حلقات لمناقشته ولبلورته في صيغته النهائية وللتدريب عليه على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٦ شارك فيها ممثلون عن ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي ووزارة المالية والمحتسبون المركزيون والمحليون للموازنة العامة والموازنات الملحقة المعنيون الأساسيون بتطبيق هذا التصميم.

التصميم الجديد الذي يحل محل لائحة لحسابات الدولة وضعت خلال عام ١٩٦٤، مستوحية تصميم حسابات الدولة الفرنسية لعام ١٩٣٢، هو تكييف للتصميم المحاسبي العام الذي وضع في أواخر عام ١٩٨١ ليرعى حسابات القطاع الخاص بمختلف نشاطاته وقطاعاته الانتاجية.

وقد راعى التصميم الجديد لحسابات الدولة خصوصية عمليات الدولة فتميز عن تصميم الحسابات في القطاع الخاص بعدم لحظ حساب لرأس المال أو حساب للاستهلاكات أو حساب للأرباح والخسائر أو حسابات لموجودات المخازن أو حسابات للمحاسبة التحليلية، كما تميز بتخصيص حسابات للارتباط بين مختلف مراكز مسك الحسابات في الدولة تستعمل في توحيد حسابات هذه المراكز في محاسبة واحدة.

وقد وحد التصميم الجديد لحسابات الدولة طرق مسك الحسابات، فاعتمد طريقة القيد المزدوج في جميع مراكز المحاسبة، مع ما توفره هذه الطريقة من سهولة في اجراء القيود وتصحيحها وتعديلها وفي تسهيل رقابة الرئيس على المرؤوس وعملية الضبط الداخلي وفي تمكين مكاتب التدقيق والمحاسبة من اجراء عمليات التدقيق على الوجه الأكمل عند الحاجة لهذا التدقيق.

كما أن التصميم الجديد لحسابات الدولة ضم في محاسبة واحدة كلا من حسابات الموازنة وحسابات الخزينة، وأفرد حسابات خاصة للأصول الثابتة التي تملكها الدولة، فاتاح بذلك إعداد ميزانية للدولة عند الحاجة تظهر فيها حقوق الدولة المالية والتزاماتها وموجوداتها ومطلوباتها.

والتصميم الجديد لحسابات الدولة، مقترنا بعملية التأليل التي تعمل وزارة المالية على تعميمها على مختلف مراكز الحسابات في الدولة، سيمكن وزارة المالية من معرفة أوضاع الدولة المالية في كل حين ومن معرفة أوضاع الجبايات والإنفاق وحسابات الصناديق والمصرف يوماً فيوماً، الأمر الذي يمكن المسؤولين في الوزارة، وبالتالي في الحكومة، من متابعة خططها المالية المرسومة على صعيدي الموازنة والخزينة ومن معرفة مدى الابتعاد عن هذه الخطط ومن التدخل لمعالجتها في الوقت المناسب.

وتطبيق التصميم الجديد لحسابات الدولة الذي بدأ منذ مطلع عام ١٩٩٧ بحسابات الموازنة العامة والموازنات الملحقة، سيشمل في العام المقبل محاسبة المؤسسات العامة والبلديات، فتتوفر بذلك المعطيات الكافية والصحيحة عن حسابات القطاع العام التي تشكل، إضافة إلى حسابات القطاع الخاص، العناصر الأساسية لإعداد المحاسبة الوطنية.

لقد بدأت المسيرة نحو إعداد المحاسبة الوطنية بالخطوة الأولى التي أرادتها وزارة المالية واثقة ورصينة وواعدة.

تميم موسى – رئيس مصلحة المحاسبة العامة

موازنة ١٩٩٨ بالأرقام

الأهداف الأساسية

تقليص العجز في الموازنة حتى بلوغ نسبة العجز إلى الإنفاق تساوي ٤٢٪.

تقليص العجز الأولي الذي سيساعد على خفض نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي من جهة وعلى تغطية جزء من فائدة الدين من جهة أخرى.

زيادة العائدات بنسبة ١٢٪ مقارنة مع إجمالي عائدات الميزانية لسنة ١٩٩٧ وبنسبة ٢٣٪ مقارنة مع إجمالي عائدات الموازنة المحصلة لسنة ١٩٩٧، وبالتالي سيؤدي هذا الأمر إلى خفض العجز بنسبة ١٠٪.

سياسات الموازنة والإجراءات المقررة

خلال تحضير الميزانية وبغية الحصول على ميزانية أكثر واقعية، أخذ بعين الاعتبار النفقات غير الداخلة في الميزانية وهي تبلغ ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية.

سيجرى إلى إلغاء جزء كبير من الاعتمادات المدورة العائدة لسنة ١٩٩٥ والسنوات السابقة الأمر الذي سيخفض النفقات لسنة ١٩٩٨ وكذلك الاعتمادات المدورة لعام ١٩٩٨ وللأعوام التالية.

لن يجرى إلى القيام بأي إنفاق إضافي ما لم يتم تأمين عائدات إضافية ومتناسبة في المقابل.

ولقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة العائدات:

– إدخال ضريبة ٢٪ على جميع السلع المستوردة باستثناء المنتجات النفطية والأوراق النقدية والذهب والطائرات والسفن الكبيرة. هذا القرار اتخذ عام ١٩٩٧ وسيتخذ أيضاً لعام ١٩٩٨.

– إدخال ضريبة ٥٪ على الخدمات المسجلة في الفنادق والمطاعم.

– تبسيط وزيادة الضريبة على مكانيك السيارات.

– زيادة الضريبة السنوية على شاحنات النقل.

– زيادة بنسبة ٥٠٪ على رسوم رخص العمل للأجانب.

– زيادة بنسبة ١٥٠٪ على رسوم إصدار جوازات السفر.

– زيادة الضريبة على الإسمنت وزيادة الرسوم على مستوردات الإسمنت التي تتراوح أسعارها بين ٦٠٠٠ ل.ل. و١٣٠٠٠ ل.ل. للطن الواحد.

– إدخال رسم ٥٠٠٠٠ ل.ل. على تجديد سند الملكية.

الإصلاحات الإدارية

إصلاح على مستوى إدارة الضرائب. وذلك بعد إجراء إحصاء لعدد مكلفي دفع الضرائب وبعد توظيف مراقبين إضافيين وإعادة تنظيم دائرة العائدات.

إدخال نظام معلوماتي جديد في مرفأ بيروت يتيح على هذا المستوى فعالية أكبر في خدمات الجمارك وفي تحصيل العائدات.

القيام بجهود لإصلاح دائرة السجل العقاري والمساحة، حوسبة البيانات هذا الأمر سيتيح إدارة أفضل وأكثر فعالية للسجل، وحوسبة الإفادات العقارية، إضافة إلى تطوير نظام معلوماتي جغرافي (GIS).

هلا سمراني – مكتب الوزير

مصلحة المساحة:
مهماتها ومهنها

أ - لمحة عن الملكية العقارية وتنظيمها

العلاقة الجدلية بين الأرض والانسان تطورت خلال العصور، منتقلة من مفهوم الأرض المدى في الأدهر الأولى لعيش الانسان عليها من القطاف والصيد، إلى مفهوم الأرض الأم في زمن الزراعة والرعي، فإلى مفهوم الأرض السلعة والكنز في أيامنا هذه.

وقد رافق هذا التطور باتجاه تعزيز الملكية الخاصة الجماعية والفردية، وبروز دور الأرض كركيزة للاقتصاد ووسيلة من وسائله، تطور موازٍ في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البشر نسبة لتحول مفهوم الاستعمال والاستثمار.

وكان آخر هذه التطورات في لبنان ما شهدناه منذ ما يقارب السبعين عاماً من تحديث للتشريع في هذا المجال، وجعله يتماشى مع حاجات المجتمع ومتطلبات الأعمال التجارية. ولا يزال هذا التشريع معمولاً به حتى الآن مع بعض التعديلات.

ومن جملة ما نص عليه التشريع المومى إليه كيفية ضبط الملكية العقارية وما يتفرع عنها من حقوق، عنينا بذلك أعمال المساحة والسجل العقاري.

كما حدد التشريع مفهوم «الأموال غير المنقولة أو الأملاك» وكذلك مفهوم العقار بوصفه الوحدة العقارية والمساحية.

وهكذا تترك الأرض بفضل أعمال المساحة شكلها العشوائي، وتتجلى مجموعة من وحدات محددة متميزة، قابلة للتعاطي القانوني.

والسجل العقاري يضفي على هذه الوحدات الصفة الشرعية لعلاقة الانسان بها ويثبتها ملكية وارتفاقاً وتأميناً... إلى ما هنالك من حقوق مختلفة، متتبعاً في آن تبدل هذه العلاقة، مكرساً له ومعلناً.

رئيس الدائرة المهندس شوقي الحاج

السيد محمد عطاالله مكتب الرسم الأولي

السيدة سميرة الخوري، مكتب حساب المساحات

ولولا ضبط هذه الأمور جميعاً لما تسنى لأفراد مجتمع كالحالي، متشعب العلاقات عمرانياً واقتصادياً وإدارياً، أن يتفاعلوا بأمان ويجروا العقود العقارية والأشغال مطمئنين إلى حماية حقوقهم.

ب - المهام التي تقوم بها مصلحة المساحة عملاً بالقوانين والأنظمة

١ – أعمال إحصاء العقارات وتحديدها

تجري هذه الأعمال في الأقضية والمحافظات من قبل مساحين محلفين موضوعين تحت رقابة القضاة العقاريين المنفردين، إنما يرجعون إلى مصلحة المساحة دون سواها فيما يختص بالناحية الفنية وبمراقبة الأعمال الطوبوغرافية.

تفتتح هذه الأعمال مبدئياً في أول آذار من كل سنة، بعد نشر قرار الافتتاح على أوسع نطاق في وسائل الاعلام وتعليقه في المناطق المعنية.

يجري المساح التحديد المؤقت للعقارات بحضور المختار والملاكين وذوي الشأن والمجاورين والمدعين بحق ما، فيستثبت اليدية من تصريحاتهم ويبادر إلى وضع محضر بكل عقار يضم إليه السندات والوثائق

المبرزة، ويتضمن هذا المحضر وصف العقار والحقوق العينية الجارية عليه وهوية المالكين والاعتراضات، ويوقع من المساح والحاضرين والمختار أو من ينوب عنه، علماً أنه لا يجوز للمساح الشروع في التحديد المؤقت إلا بحضور المختار او عضو منتدب من الهيئة الإختيارية في حال غيابه.

بعد وضع التخوم للقطع المحددة يرسم المساح مصوراً عاماً للتحديد أولاً فأول كلما تقدمت الأعمال.

ويجري كيل الأراضي من قبل فرق الكيل وفقاً لنتائج التحديد المؤقت وذلك بناء على مشبك نقاط تثليث أساسية موضوعة لمجمل الأراضي اللبنانية من قبل مديرية الشؤون الجغرافية في قيادة الجيش. ولدى الفراغ من التحديد المؤقت في كل منطقة عقارية يسلم المساح القاضي العقاري محاضر التحديد والمصورات والجداول، ويضع محضراً باختتام الأعمال.

وخلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان هذا المحضر يفتح باب الاعتراض على أعمال التحديد والتحرير لدى القاضي العقاري.

بعد البت بالاعتراضات وانتهاء مهل الاستئناف تودع المحاضر والمصورات وجميع الأوراق أمانة السجل العقاري لاعتمادها في وضع الصحائف العينية.

ومن ثم يجري تنظيم الخرائط النهائية بعد التثبت من مطابقتها لقرارات القضاء العقاري. وتحفظ لدى مصلحة المساحة كوثائق يرجع إليها في كل المعاملات الفنية اللاحقة الجارية على العقارات، من ضم وفرز وتنزيل إنشاءات وتخطيطات وإظهار حدود وخلاف ذلك. وهي ما يشار إليه بتسمية معاملات الأمانة التي تجري بتكليف من أمين السجل العقاري.

السيد مترى شاهين يرسم الرسم النهائي

السيد رشاد خليل – مدقق

في الارشيف مع رئيس الدائرة المهندس شوقي الحاج والسيد محمد المقداد والسيد بسام حيداني

٢ – الضمانات التي توفرها أعمال المساحة للمواطنين

مما تقدم يتبين أن أعمال المساحة توفر للمواطنين:

– حماية حقوقهم عن طريق الإعلان والإجراءات الوجاهية للتحديد.

– إفساح المجال أمام كل معترض ومدعي حق بأن يطالب بحقه أمام القضاء ضمن مهلة محددة.

– تثبيت الملكية ونوعها وسائر الحقوق المتعلقة بالعقار، وحمايتها من كل وضع يد غير قانوني.

– تثبيت موقع العقارات وحدودها ومساحاتها وحمايتها من كل تعدٍ.

ج - التنظيم والملاك

تبعاً لأنواع الأعمال الفنية والمعاملات الإدارية التي تضطلع بها مصلحة المساحة للقيام بالمهام المشار إليها، لحظ لها القانون تنظيماً ادارياً وهيكلية وملاكاً يتلاءم وحجم العمل ويجري تعديله كلما دعت الحاجة.

أما التنظيم فقد لحظ في المصلحة:

١ – وحدات اقليمية منتشرة في المحافظات والأقضية للقيام بأعمال المسح وأعمال الأمانة على امتداد الأراضي اللبنانية على مقربة من أصحاب العلاقة من أجل تقديم الخدمة المباشرة. وهذه الوحدات هي دوائر المساحة في المحافظات التي تختص كل منها بالمحافظة ككل أو باقضية معينة منها حسب حجم العمل. وهي تتلقى التكاليف مباشرة من أمناء السجل العقاري.

٢ – وحدات تابعة للإدارة المركزية وهي:

دائرة الرسم النهائي التي تقوم

فريق مساحة: السيد سعيد حسن والسيد سيمون سامين والسيد طلال مقداد

بوضع الخرائط النهائية بنتيجة أعمال التحديد والتحرير. علماً بأن التعديلات التي تجري لاحقاً لهذه الخرائط تبعاً للتصحيحات والمعاملات الجديدة الطارئة، كالإنشاءات ومعاملات الإفراز والإفراز إلى حقوق مختلفة هي من صلاحية الدوائر الاقليمية.

دائرة التحسينات العقارية: ومهمتها القيام بتنظيم الأراضي الزراعية بهدف تحسينها لجعلها، عن طريق الضم والفرز، ملائمة للزراعة الحديثة.

– وحدة إدارية هي دائرة أمانة السر وتضطلع بالمهام والصلاحيات التي تنيطها القوانين والأنظمة بالديوان، أي أنها تتولى أعمال المحاسبة واللوازم وإدارة شؤون الموظفين.

٣ – يتوج كل هذه الوحدات مركز رئيس المصلحة الذي يديرها حسب الصلاحيات المقررة له في القوانين والادارية.

٤ – أما الملاك فهو يتكون في معظمه من موظفين فنيين كالمهندسين والمساحين والرسامين، وقد جرى تعديل شروط التوظيف بالنسبة إليهم بحيث رفعت درجة الشهادات الفنية المفروضة، لكي يكونوا قادرين على استعمال الأجهزة والتقنيات الحديثة. كما تم تخصيص البعض منهم في الخارج للغاية عينها.

هذا مع الإشارة إلى أن مصلحة المساحة ستفيد من مشروع مكننة وتطوير الدوائر العقارية والمساحة الممول من البنك الدولي.

وستكون الإفادة في الوقت الحاضر، عن طريق مشروع تحويل خرائط المساحة الحالية المنظمة بالطريقة الغرافيكية إلى خرائط رقمية. وسيشمل هذا المشروع كل الخرائط النهائية للمناطق الممسوحة في لبنان التي تمثل خمسين بالمئة من المساحة الكلية. ويبلغ عدد هذه الخرائط سبعة آلاف خريطة.

على أن يتم مسح باقي الأراضي اللبنانية وكيلها وتنظيم خرائط لها عندما تسمح الظروف بذلك، بالطرق الفنية الحديثة ذاتها.

بعض الأرقام

عدد العقارات في لبنان:
مليوني عقار
نسبة الأراضي الممسوحة المنجزة نهائياً: ٥٠٪
نسبة الأراضي المحددة: ٣٠٪
نسبة الأراضي غير المحددة: ٢٠٪
الرسوم العقارية عام ١٩٩٠:
١٣ مليار ل.ل.
الرسوم العقارية عام ١٩٩٧:
٣٢٥ مليار ل.ل.

نوجه شكرنا الخاص للسيد كلود مسعد مدير عام الشؤون العقارية والمساحة على تحريره هذه الصفحات وعلى الجهود الجدية التي بذلها من أجل مساعدتنا.

كما نتوجه بالشكر إلى السيد شوقي الحاج وجميع الموظفين في دائرة المساحة في بعبدا لحسن تعاونهم.

صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي منظمة إقتصادية عربية مركزها أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة. تأسس في السابع والعشرين من نيسان ١٩٧٦ وكان لبنان من الأعضاء المؤسسين. بدأ عمله الفعلي عام ١٩٧٧. من أهدافه تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات الاقتصادية والنقدية الدولية، دراسة وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة وتطوير الأسواق المالية العربية. كما له دور استشاري فيما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء وفي إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل النقدي العربي. ويعنى الصندوق أيضاً بتعزيز حركة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها واستقرار أسعار الصرف بين عملاتها.

ما هي شبكة الإنترنت؟

أصبحت الاتصالات الدولية في القرن العشرين سهلة جداً. بحيث يستطيع أكثر من ٤٠ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم مشاركة تجاربهم وآرائهم والمعلومات باستعمال شبكة الإنترنت.

كيف يتم الاتصال بشبكة الإنترنت؟ وما هو البريد الإلكتروني (E-mail) وبرامج المحادثة والتكاتب (Chat)؟ ما هي المشكلات التي نواجهها على هذه الشبكة العملاقة؟ هذه مواضيع سنعالجها في مقالات قادمة، إلا أن هذا المقال سيعطيكم لمحة عامة عن شبكة الإنترنت.

ما هي شبكة الإنترنت؟

يحتوي حاسوبك الشخصي على وثائق وبرامج وعدة أشياء أخرى. إذا أراد زميلك قراءة إحدى الوثائق، ماذا عليه أن يفعل؟ يجب أن يتوقف عن العمل ويأتي إليك لينسخ الوثيقة من حاسوبك على قرص صغير ومن ثم يقرأها على حاسوبه.

في يومنا هذا يزداد عدد الأشخاص الذين يودون مشاركة عملهم مع الآخرين. بالنسبة للعمل في المكاتب، تم تطوير نظام شبكة محلية[1] يعرف بالإنكليزية بـ(LAN). بفضل هذه الشبكة المحلية لن تحتاج إلى أي قرص لنقل أي وثيقة، إذ انه من الممكن الوصول إليها وإلى وثائق الجميع، كل من حاسوبه الشخصي.

ماذا يحصل إذا أردت أن تبعث بوثيقة إلى باميلا أندرسون في أميركا مثلاً؟

شبكة الإنترنت هي الحل. فشبكة الإنترنت مؤلفة من **قاعدة بيانات** موضوعة على مجموعة من الخوادم[2] موزعة في العالم وموصولة ببعضها البعض عبر الأقمار الصناعية والكابلات الهاتفية. يمكن أن نشبّه شبكة الإنترنت بشبكة هاتفية تتيح لنا **الاتصال** بجميع أنحاء العالم. وهي إلى الآن أكبر وأوسع شبكة معلوماتية موجودة على سطح الأرض، مؤلفة من مجموعة هائلة ومتزايدة من الشبكات المنفصلة، على مستويات عدة محلية، إقليمية ودولية يمكنها أن تتصل ببعضها وأن تتبادل المعلومات بكل حرية. فإذا كنتم متصلين على شبكة الإنترنت يمكنكم الاطلاع على الموسوعات العلمية والمجلات وبرامج المعلوماتية وحتى القيام بعمليات تجارية مثل البيع والشراء. وهكذا يتحول حاسوبكم الشخصي إلى أداة مثيرة حقاً عندما يمكّنكم من الاتصال بأشخاص في أي بلد كان، كما أنه يسهّل المشاركة في المشاريع مع أشخاص متباعدين والبقاء على اتصال مع أصدقاءكم في جميع أنحاء العالم.

لقد زالت شبكة الإنترنت الحواجز ولا يمكن القيام بأي نوع من الرقابة على هذه الشبكة، **فهي نيّاً للديموقراطية!!**

المعلومات المتوافرة على الشبكة لم تخضع لمراقبة مسبقة، وهي أكثر استفاضة من تلك التي تتناقلها وسائل الإعلام التقليدية. فإذا أردتم استطلاع الآراء الأولية حول أي موضوع من المواضيع المستجدة كالإجهاض أو حكم الإعدام أو حتى الضرائب المحلية فستجدون على أقل تقدير مناقشة واحدة حول هذه المواضيع المختلفة على الإنترنت.

كيف ستتطور شبكة الإنترنت؟

انشئت شبكة الإنترنت في بادئ الأمر لإيجاد نظام يتيح وصل حواسيب وزارة الدفاع في الولايات المتحدة ببعضها. ولكن الشبكة تطورت على نحو لم يتخيّله حتى الخبراء العسكريون.

في الخمسينيات، وضع الاتحاد السوفيتي برنامج «سبوتنيك» لغزو الفضاء وقد شعرت الولايات المتحدة بأنها متأخرة في هذا المجال فعمدت إلى تخصيص مساعدات ضخمة للأبحاث الفضائية والتي صرفت للأبحاث الفضائية العسكرية، وتحديداً في منظمة أربا (ARPA) أو وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة (Advanced Research Projects Agency). وتركز دور هذه الوكالة على إنشاء شبكة يمكنها مقاومة القصف النووي. ولكي تستطيع هذه الشبكة مقاومة الكوارث والمحافظة على المعلومات المخزنة فيها كان من الضروري أن لا تكون المعلومات الموضوعة على هذه الشبكة محصورة في مركز معيّن. ولقد أثارت شبكة المعلوماتية هذه اهتمام المهندسين والأخصائيين وأصبحت تشكل أداة تواصل حيوية.

بفضل مبادرات طلاب وجامعيين ومن ثم مبادرات المؤسسات الجامعية كبرت شبكة الإنترنت وتوسعت وأصبحت أداة تجارة وتسويق. فهي تتيح شراء أي سلعة معروضة للبيع أو القيام بتحويل مصرفي إلى أي مكان في العالم. كما تسهّل شبكة الإنترنت الأبحاث وتبادل المعلومات في مختلف المجالات والميادين، المالية والصناعية والطبية وغيرها. وكذلك يشهد التعلّم عن بعد نمواً وازدهاراً بفضل الإنترنت.

ترقبوا مقالاً جديداً يطلعكم بجديد الإنترنت في العدد القادم من حيث المالية.

مايا جاجه وموريال مخشّن
مديرية الشؤون العقارية

(١) تتكون الشبكة المحلية من عدد الحواسيب المتصلة ببعضها ضمن مساحة جغرافية محددة.

(٢) الخادم هو حاسوب أو إمكانية تخزين كبيرة، توضع عليه قواعد البيانات الضخمة، وهو موصول بشبكة ومتصل بحواسيب أخرى.

تعيين مراقبي تحقق في مصلحة الواردات

فكتوريا مقدسي، رولا شهاب، وليد الشعار، عبد الحفيظ سوبرة.

تعيين مراقبي ضرائب رتبة أولى
تم توزيعهم على المحافظات والمحتسبيات
بموجب المرسوم رقم ١١٣٩٦ بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٣

محافظة النبطية: أماني ونانسي وتهاني محمد مقلد، علي شكر شكر.

محافظة البقاع: كارين بو خليفة، فوزات عزام، ناجي عفارة.

محتسبية قضاء البقاع: رمزي أبو رجيلي.

محافظة الشمال: ميراي البعيني، جوزيان موسى، توفيق أبي ريشا، دولي ديب، رامي ياغي، ناريمند سكاف، رانيا المصطفى، دانيا المهتدي، طوني أيوب، فريدة المرديني.

مالية محافظة جبل لبنان: ميشلين مزهر، ليليان ناجي عوض، رانيا شليطا البواري، جورج أبو خليل، سيدة معلوف، روي فواز.

بيروت:

- **دائرة ضريبة الدخل:** سليم برهون، الين الخوري، فوزية نجارين، لور كلوديا غنيمة، جورج ريشا، مازن محمود، ماري بطرس، هدى صادق
- **دائرة الضرائب الغير مباشرة:** رندلى سليماني، ايلي شليطا، نسرين القهوجي، علي هزيمة.
- **دائرة ضريبة الأملاك المبنية:** رولا سركيس، دينا أبي نادر، رجاء السيار، فروسينا رزق.
- **دائرة ضريبة التحسين:** الياس رزق، مصباح بورعم، خالد عبدالله.

سليم برهون
مراقب
ضريبة الدخل

كلوديا غنيمة
مراقب
ضريبة الدخل

ماري تريز بطرس
مراقب
ضريبة الدخل

هدى لطفي صادق
مراقب
ضريبة الدخل

رلى سركيس
مراقب
ضريبة عن الأملاك المبنية

دينا ابي نادر
مراقب
ضريبة على الأملاك المبنية

فروسينا رزق
مراقب
ضريبة على الأملاك المبنية

تعيين مراقبي ضرائب رئيسيين
بموجب المرسوم رقم ١١١٧٨ بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٨

محافظة الشمال: عماد أبو ريحان، غنوة المصري، كارلوس عريضة، ميرنا دبج، جورج المعراوي، صلاح الدين السيد اسماعيل، الين برق، فاطمة الحلبي.

محافظة جبل لبنان: هادي نرش، خليل حرفوش، أمين صالح، جورج كساب، ريتا كريكر، صفاء بركات.

محافظة لبنان الجنوبي: ابراهيم همدر.

محافظة بيروت، مصلحة الواردات:

- **دائرة ضريبة الدخل:** ماريا نعلبديان، هدى معطي.
- **دائرة ضريبة الأملاك المبنية:** هناء كرنيب.
- **دائرة رسم الانتقال:** منال عبد الصمد.
- **دائرة الضرائب غير المباشرة:** بيار منذر.

إنهاء خدمة

أقام رئيس وموظفي دائرة ضريبة الدخل حفل غداء تكريمي على شرف رئيس الدائرة السابق السيد ابراهيم الخوري، بمناسبة انتهاء خدماته الوظيفية وتم الحفل في أوتيل الريفييرا بحضور المدير العام د. حبيب أبو صقر ومدير الواردات د. سهام بواب.

كلف مراقب الضرائب الرئيسي السيد سركيس صقر القيام بأعمال رئاسة دائرة ضريبة الدخل بسبب انتهاء خدمات الرئيس السابق للدائرة السيد ابراهيم الخوري وذلك بتاريخ ٩٨/١/٢٥.

متفرقات

- غادرتنا الزميلة ميرنا باز إلى واشنطن لمتابعة دورة تدريبية في صندوق النقد الدولي.
- اجتازت الآنسة عايدة ابراهيم سنة أولى مجيستر مالية عامة بنجاح ملفت.

إنشاء مكتب لتلقي الشكاوى

تم إنشاء مكتب خاص في الطابق السابع من المبنى المركزي لوزارة المالية، شارع رياض الصلح، يعمل على تلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بشؤون وأعمال الإدارات التابعة لوزارة المالية. وذلك ضمن الدوام الرسمي للوزارة.

وشكلت مجموعات عمل مكونة من موظفين وأصحاب اختصاص في كل من الإدارات الثلاث يتحلون بالمعرفة والكفاءة والقدرة على التعامل مع هذه الشكاوى وإعطائها المجرى الإيجابي والنظامي لها. يتولى كل فريق إطلاع رؤساءه التسلسليين على مضمونها واقتراح المعالجات المناسبة على أن يصار إلى إطلاع وزير المالية بمواضيعها وحول ما إذا قد تمت المعالجة.

عقد قران

• تم عقد قران السيد احمد مغربل على الآنسة باسمة بغدادي. (مصلحة الواردات)

زفاف

نادين دوغان وحسن عزالدين

• المهندس حسن عزالدين على الآنسة نادين دوغان في نادي اللوتس بيتش. (المحاسبة العامة).
• السيد نبيل غطوس على الآنسة رولا فواز. (مديرية الديوان).
مبروك وبالرفاه والبنين.

خطوبة

• السيد وسام جمعة على الآنسة نسرين العطار. (المركز الالكتروني)
• السيد علي فوعاني على الآنسة غيلدا سيتي. (المركز الالكتروني)
• المهندس محمد عقيل على الآنسة ضحى سليمان. (المركز الالكتروني)
• السيد مدحت كلاكش على الآنسة سونيا مخزوم. (المركز الالكتروني)
• المراقب الرئيسي جورج بوفرنسيس على المراقب الرئيسي ميرنا دبج في مالية لبنان الشمالي.
• السيد محمد مصوّل على المراقب سوسن الرفاعي من مالية لبنان الشمالي.
* عقبال الفرحة الكاملة.

ولادة

• رزق رئيس المحاسبة الزميل علي الشامي بمولودة أنثى أسماها نور. (المحاسبة العامة)
• رزقت الزميلة جمانه التقي رئيسة دائرة مراقب عقد النفاقات مولوداً ذكر أسمته آدم. (مصلحة الموازنة). * مبروك

عيد ميلاد

• احتفلت ياسمينا الحلو ابنة نذير الحلو (المعهد المالي) بعيدها الثالث في مطعم البرودويز (الحازمية) وذلك نهار الأحد ٨ آذار ١٩٩٨ بحضور الأهل والأصدقاء. * عقبال المية

عمادة

• بحضور الأهل والأصدقاء تمت عمادة الطفلة ماريا كارولينا ابنة آندولف عيد (المعهد المالي) في كنيسة مار جاورجس عين الرمانة. * عمادة مباركة

السيّدة دعد بيسار غلاييني

الكلمة أداة تواصل، معاً نبني جسرها.
هذه الصفحة منكم ولكم تكتب عنكم وباسمكم ومتوقفة على مدى تجاوبكم وايصال المعلومات الاجتماعية من زواج وولادة وخطوبة إلخ...

وقوعات تكتب وحروف تتشابك لتكون لسان حال كل منكم؛ حروفها القلب وكلماتها صادقة المشاعر تغلف اللقاء بحدث التلاقي، مناسبات غالية ترسم الفرح والابتسامة وتجسد الأسرة الواحدة تحت لواء وزارة المالية المتشعبة هيكلياً والمتراصة إنسانياً. فإليكم أيها الزملاء نتوجه بهذا النداء لتزويدنا بالحدث السعيد فيملأ فراغ الأسطر بحرارة التحرير.

دعد بيسار غلاييني

تتلقى الخبر الحدث: عبر الهاتف على الأرقام التالية ٤٢٥١٤٨/٩ (٠١)

• نشرة صادرة عن المعهد المالي بإشراف السيدة سلام موسى شماس
• التحرير والتصوير المعهد المالي
• ترجمة: زينة كنج
• الطباعة تقدمة الشركة اللبنانية الأوروبية المصرفية ش. م. ل.
• تنفيذ: أ. القفالي

• نشكر لمشاركتهم في تحرير هذه النشرة السيدة عليا عباس، السيدة منى سري الدين، الآنسة رولا مراد.

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

Edité par l'Institut des Finances

حديث المالية
HADITH EL MALIA

Bulletin interne du Ministère des Finances. N°3 - Avril 1998

Editorial

S.E. Fouad Siniora

Vous savez tous que le Budget dans lequel le gouvernement définit sa politique économique, sociale, éducative et de développement, est le fruit d'un travail sérieux et d'efforts bien organisés. Il est aussi le résultat d'une coopération fructueuse entre le Ministère des Finances et les autres Ministères de l'Etat d'un côté et entre le Gouvernement et le Parlement d'un autre que ce soit dans sa préparation, son étude ou son approbation.

Grâce à tous ces efforts, notamment ceux fournis par la commission des Finances et du Budget du Parlement et suite à de sérieuses et longues discussions à l'assemblée générale du Parlement, le Budget de 1998 fut approuvé par la loi 671 du 5/2/1998 et publié dans le numéro 7 du Journal Officiel du 6/2/1998. Dorénavant, il impute au gouvernement d'observer les dispositions de la loi du Budget et de se plier à ses principes et à ses articles. Chacun de nous est conscient de l'importance et du sérieux de cette responsabilité, notamment aux niveaux financier et économique.

En comparaison avec les prévisions de dépenses mentionnées dans le Budget de 1998, tel qu'il a été approuvé par le Parlement, les prévisions de recettes montrent un déficit de l'ordre de 42%. Ceci est en lui-même un fardeau lourd à porter, notamment en ce qui concerne les recettes à percevoir par le Ministère des Finances qui veillera à investir les efforts nécessaires afin de ne pas dépasser la limite des 42%. C'est de cet engagement que dépendra la stabilité financière, économique et sociale du pays. Notre respect de cet engagement renforcera la confiance du citoyen et des étrangers en l'administration financière du pays d'un côté et en la force de l'économie libanaise à surmonter les obstacles d'un autre. De plus, cela confirmera la volonté et le pouvoir du Gouvernement libanais et de ses appareils exécutifs à traiter les problèmes économiques et financiers auxquels il fait face avec sérieux, précision et efficacité.

Comme vous le savez, le Gouvernement soutenu par le Parlement s'est engagé à respecter deux règles essentielles dans l'exécution du Budget:

- nulle dépense ne doit être faite en dehors du Budget et de ses articles.
- ne pas encourir de nouvelles dépenses qu'elles quelles soient sans en assurer, en contrepartie, des revenus équivalents.

Au Ministère des Finances, nous nous devons de respecter ces deux règles, par ce que la loi nous impose comme responsabilités dans l'exécution du Budget et par ce que la loi nous confère comme prérogatives dans le contrôle de son exécution.

Sur ces bases, je m'adresse à vous qui travaillez dans les différents services et administrations du Ministère, connaissant vos qualités, votre intégrité et les efforts que vous fournissez, je vous demande de vous engager à respecter la loi et à fournir des efforts exceptionnels dans la collecte des revenus avec précision et honnêteté à l'égard des droits de l'Etat et ceux des citoyens. Approvisionnant ainsi la Trésorerie de l'Etat, le Gouvernement pourra remplir les engagements mentionnés dans la loi du Budget et respecter les limites du déficit prévu. Cet engagement dépend en grand partie des efforts entrepris par les services financiers dans la perception des taxes et des impôts, sans oublier un autre facteur essentiel, le respect des autres Ministères des limites de dépenses mentionnées dans le Budget.

Pour nous tous, l'année 1998 est l'année des défis. Les défis de pouvoir nous engager à respecter les principes et les limites que nous nous sommes imposés, de plein gré et en connaissance de cause, conscients de l'importance de cette étape ainsi que de ses difficultés. De ces principes et limites dépend l'avenir financier, économique et social de notre pays. Les autres défis auxquels nous feront face seront de vouloir coopérer et nous unir pour trouver des solutions à nos problèmes pour nous relever et être à la hauteur des responsabilités qui se présentent en tant que fonctionnaires responsables et en tant que citoyens. Au Ministère des Fiances nous sommes plus concernés que d'autres du fait de notre position aux premiers rangs. Je suis tout à fait confiant que vous serez par votre travail et votre conscience professionnelle aptes à conserver cette position.

Enfin, je n'oublierais pas d'adresser aux agents du Ministère ainsi qu'à leurs familles, à l'occasion des fêtes de Pâques et du Adha, mes meilleurs vœux de succès et de réussite dans leur vie professionnelle et privée.

حديث المالية
HADITH EL MALIA

Sommaire

Editorial de Ministre 1

Formation, Information, Promotion 2

- Nomination d'un nouveau Directeur Général des Douanes
- Quatre formations de base à l'Institut des Finances
- Un séminaire de Management
- Un livre au C.D.F.

Compétences 5

- Un Séminaire à Singapoure:
- Amélioration de la qualité du travail dans le service public
- Les stagiaires douaniers en France
- English courses at the Ministre of Finance

Finances Publiques 7

- Le nouveau plan comptable de l'État
- Le Budget en quelques chiffres

Dossier 8

- Le Cadastre: mission et métiers

Connaître 11

- Le Fonds Monétaire Arabe
- Qu'est-ce qu'Internet?

Entre nous 12

- Nouvelles recrues
- Evènements

Promotion

Direction générale des Douanes

Nommé depuis le 7 janvier 1998 à la tête de la Direction Générale des Douanes, M. Elie Assaf est titulaire d'un Doctorat d'Etat en Economie de l'Université de la Sorbonne-Paris I. M. Assaf a déjà occupé le poste de Directeur de la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, ainsi que le poste de Doyen de la Faculté d'Information et de Communication. Il a également occupé le poste de Directeur Général des Affaires Economiques et Financières près de la Présidence de la République.

Formation

Quatre formations de base à l'Institut des Finances

Lors de l'ouverture de l'Institut des Finances en été 1996, l'équipe qui l'animait ne savait pas encore quels allaient être les besoins du Ministère des Finances en matière de formation. L'Institut des Finances a donc procédé à un audit de toutes les Directions du Ministère des Finances et a pu élaborer un plan de formations étalé sur deux années et le présenter au Ministre d'Etat chargé des Affaires Financières, Monsieur Fouad Siniora, qui l'a approuvé.

Ce plan de formations part d'un constat simple: il faut donner leur chance à tous les fonctionnaires du Ministère de pouvoir évoluer dans leur administration et envisager d'y faire une carrière fructueuse à titre personnel et pour l'Etat libanais. Pour cela, il faut que tous puisse accéder aux compétences de base nécessaires à l'activité d'un Ministère des Finances, à quelque niveau que ce soit. Ainsi, 4 modules de formation différents sont proposés, ces modules formant ce que l'Institut appelle les modules de formation générale:

Un module de macro-économie, qui grâce à son interactivité et la flexibilité de son utilisation permet à des personnes de tous les niveaux en économie de se comprendre et de suivre la même session. Une formation permet de développer autour d'un jeu de rôle les principaux concepts de la macro-économie et d'ouvrir un débat sur l'économie con-

temporaine internationale et nationale. Aujourd'hui, plus de 400 personnes ont suivi une session de 3 jours à l'Institut des Finances.

Un module de comptabilité permettant aux non-comptables comme aux comptables chevronnés de compléter leur compétences. Une introduction à la comptabilité générale permet aux néophytes d'apréhender la notion comptable présente dans toute activité économique. Ensuite, il est possible aux comptables d'aborder la comptabilité analytique, l'analyse financière, la fiscalité et à tout moment de débattre sur les enjeux de la comptabilité dans tous les domaines. Cette formation est divisée en 1 journée par semaine pendant 3 semaines, ceci permettant aux participants d'assimiler les sujets abordés en resolvant des exercices pour le cours suivant. Aujourd'hui, 60 personnes ont participé à une session de comptabilité.

Un module de formation aux finances publiques est actuellement en cours de conception, première session ayant lieu du 20 au 22 avril 1998. Ce stage permettra à chacun de mieux situer le rôle d'un Ministère des Finances et de comprendre les impacts de la politique budgétaire et fiscale menée par le gouvernement sur les finances publiques et l'économie nationale. Egalement sur 3 jours, cette formation complètera le cursus économique et comptable abordé dans les deux précédant séminaires.

Le dernier module est un **module d'initiation à l'informatique** et aux logiciels modernes tels que Windows, Word et Excel. Un laboratoire informatique en libre accès permet à tous de pratiquer et de travailler avec le support technique de formateurs professionnels.

Session de formation en macro-économie

Un an après le début des sessions de formation en macro-économie, «Hadith Al Maliyya» recueille les impressions de quelques participants.

M. Jean Elias, contrôleur fiscal, service du Liban Nord

Notre premier interlocuteur a été M. Jean Elias, contrôleur fiscal dans le service déconcentré du Liban Nord. M. Elias considère que l'idée de formations organisées par le Ministère des Finances est une idée novatrice et efficace pour améliorer la productivité et la performance du fonctionnaire qui après avoir franchi les bancs de l'université et après avoir travaillé pendant dix ou quinze ans dans les administrations publiques, voit ses connaissances devenir obsolètes. Il a ajouté que ces sessions renforcent les connaissances du fonctionnaire et lui apportent des données nouvelles et mises à jour, spécialement dans le domaine de la finance. Selon lui: «Même si cette session n'a pas de répercussions immédiates sur mon travail en tant que contrôleur fiscal, elle m'ouvre cependant des horizons nouveaux et me rappelle des choses que j'ai certainement oubliées. Il est sûr que j'aurais préféré que cette session soit organisée dans ma région mais le fait qu'on rencontre des collègues venus de différentes régions est aussi réconfortant. Ces stages créent un minimum de convivialité entre les fonctionnaires du Ministère, par exemple moi qui viens du service déconcentré du Liban Nord, j'ai rencontré des collègues qui venaient des services du Mont-Liban, du Liban Sud et de Beyrouth. J'espère que cette initiative se généralise par des rencontres qui ne soient pas forcement consacrées à l'étude, sous l'égide de l'Institut des Finances ou sous le patronage de M. le Ministre, nous avons déjà vu la salle de conférence et la cafétéria où nous pourrons nous rencontrer au moins une fois l'an.»

M. Wissam Abou Ezzi, contrôleur fiscal, service de Baabda

Notre deuxième interlocuteur, Wissam Abou Ezzi, contrôleur fiscal au service de Baabda, a terminé ses études universitaires en gestion depuis deux ans. Il n'as pas acquis de connaissances nouvelles mais il trouve toujours utile de se les remémorer surtout que la formation est de courte durée. Il a eu connaissance des sessions de formation par l'intermédiaire de collègues qui les ont déjà suivies. Il aurait souhaité qu'il y ait des formations plus spécialisées, dans le cadre de son travail (les impôts sur la propriété bâtie), durant lesquelles il pourrait exprimer son opinion parce que «nous qui sommes sur le terrain, nous pouvons connaître les failles du système et œuvrer pour les corriger».

M. Moustafa El Ali, contrôleur fiscal, service du Liban Nord

La troisième personne à laquelle nous nous sommes adressés, M. Moustafa El Ali, contrôleur fiscal dans le service déconcentré du Liban Nord, était incommodé par le trajet mais il était satisfait de la formation qu'il a suivie. Selon lui la session est excellente par son thème et les connaissances que les participants acquièrent. Les sessions de formation sont chose évidente dans les pays développés puisqu'elles aident le fonctionnaire à bien faire son travail. J'espère que dans le futur, les sessions seront plus spécialisées, par rapport à la fonction de l'employé. Par exemple, qu'un contrôleur fiscal suive une formation qui traite de l'impôt direct ou indirect (définissant l'impôt, ses objectifs, les moyens de perception, etc.) ainsi la formation remplira vraiment son rôle et son object. Puisque le fonctionnaire quitte son travail pour suivre cette formation, c'est qu'elle est considérée comme étant productive, ayant des objectifs précis. Quel que soit le sujet de la formation, celle-ci n'est pas vaine, elle est utile pour le participant indépendamment de son statut de fonctionnaire, elle développe ses compétences en tant qu'individu et lui permet de comprendre certaines choses qui ne sont pas très claires. Mais les formations spécialisées seront plus productives pour le Ministère.

UN SÉMINAIRE DE MANAGEMENT

Mme Norma Nimr, M. Tanios Rizk, M. Yuossef Aizein, M. Iskandar Samara

Entre le 9 et le 11 décembre 1997, l'Institut des Finances a organisé un séminaire de management auquel ont assisté un nombre de chefs de services financiers de la Direction des Revenus, de la Direction du Trésor et de la Direction des Dépenses. Le séminaire a traité des différents obstacles confrontés par les cadres adminsitratifs moyens ainsi que les moyens de les surmonter afin de moderniser l'administration et d'y améliorer les moyens de travail, de simplifier les procédures dans les différents domaines administratifs et notamment l'administration financière.

Le Ministre délégué aux Affaires Financières M. Fouad Siniora a cloturé ce séminaire par une discussion portant sur son contenu et son intérêt pour les participants, en présence du directeur de l'Institut des Finances M. Jean-François Bijon ainsi que M. Desrousseaux, organisateur du séminaire. M. Desrousseaux est spécialement venu de France pour préparer ce séminaire et pour constater les problèmes auxquels font face les administrations financières.

Les participants à ce séminaire: Alia Abbas, Joseph Bakhos, Mirna Baz, Hassan Chaaban, Rajia Choukir, Mohammad Itani, Ghassan Naja, Norma Nemr, Ghazi Rammal, Tanios Rizk, Iskandar Samara, Salim Slim, Joumana Taki, Youssef Zein.

Un livre au C.D.F.

Un nouveau livre au Centre de Documentation Financière.

La crise des finances publiques au Liban

Une histoire de l'effondrement monétaire 1982-1992

Ghassan Al Ayach

Dar An Nahar

Cet ouvrage, récemment édité et que vous trouverez à la bibliothèque du Centre de Documentation Financière, expose avec clareté les théories et les lois des finances publiques et la crise, ou plutôt les crises financières qui ont frappé le Liban.

Son introduction prépare le lecteur non initié à la compréhension des mécanismes et des lois internationales et libanaises relatives aux finances publiques, par l'explication de certaines notions techniques.

L'auteur joint la narration historique à l'explication scientifique, il ne se contente pas de poser le problème mais s'attaque également aux solutions avertissant et appelant à la répartition des responsabilités.

Enfin, la base de cet ouvrage étant une thèse, il est riche en références et en sources précises. Il comporte aussi en annexe des tables statistiques et des graphiques utiles à la compréhension du sujet.

SEMINAIRE A SINGAPOUR POUR 18 AGENTS DU MINISTERE

Premier rang, de gauche à droite: M.Gerald Lim, M. Bassam Tamim, Mme Samar El-Masri Ali-Hassan, Mme Lina Ihsan Charara, M. Jean-François Bijon, M. David Ma, M^elle Tan Siew Lian, Mme Manal Badih Atwy, Mme Fatmeh Khalifeh, Mme Suhair Abi Melhem Ramadan. Mme Farah Daoud Mukalled, M^elle Kelly Hee
Deuxième rang de gauche à droite: M^elle Ivy Quek, M. Raed Aref Khaddaj, M. Abdul Hafiz Subra, M. Zouhair Daouk, M. Antoine Kassas, M. Raymond El-Khoury, M. George Azar, M. Omar Mustafa Tanir, M. Claude Massad, M. George Daher, M. Ibrahim Tabsh, M. Oussama Kamel Baba, M. Wissam Adnan Ali Hassan, M. Wael Sami Kaddaj

18 fonctionnaires et agents du Ministère ont participé du 12 au 21 janvier à un séminaire à Singapour sur les méthodes permettant d'améliorer la qualité du travail dans le Service Public. Deux agents du Ministère de l'Economie et du Commerce participaient également à cette mission qui fut pour tous l'occasion d'une première visite dans ce pays étonnant d'Asie du Sud-Est.

Cette mission, organisée par l'Institut des Finances, faisait suite à la visite du Ministre d'Etat aux Affaires Financières, Monsieur Fuad Siniora, à Singapour en mars 1997. Le séminaire et l'ensemble des frais de séjour étaient financés par le Gouvernement de Singapour. Le séminaire lui-même fut organisé par le *Civil Service College* de Singapour.

Singapour a environ 3 millions d'habitants, répartis en trois races principales (chinois, indiens, malais) et plusieurs religions (boudhisme, islam, hindouisme, christianisme). Chaque communauté parle également sa langue en plus de la langue nationale officielle qui est l'anglais.

Singapour existe depuis 1963 et ne dispose d'aucune ressource naturelle: même l'eau doit être importée de la Malaisie voisine. Malgré tous ces handicaps, Singapour a aujourd'hui un revenu moyen par habitant d'environ 25000 US dollars par an, supérieur donc à celui de l'Angleterre!

Les recettes de cette réussite exceptionnelle: beaucoup de travail, un pouvoir politique fort et uni n'hésitant pas à fixer des règles civiques allant à l'encontre des habitudes (amendes pour ceux qui jettent des papiers dans la rue, taxes très élevées sur les automobiles, etc.), une politique économique très libérale (pratiquement aucun contrôle des investissements étrangers, très faibles droits de douanes), une politique sociale coûteuse mais efficace (les salaires subissent un taxe de 40% allant dans une caisse finançant les retraites et les logements sociaux).

Les participants auront retenus que discipline et travail sont des conditions indispensables au développement. Mais également que l'amélioration du fonctionnement du service public peut commencer à chaque niveau de la hiérarchie par la mise en place de «groupes de qualité». Il fut décidé d'étudier l'introduction d'une telle méthode de travail sur l'ensemble du Ministère des Finances.

Singapour en bref

Situation géographique: Ile de l'Asie du Sud Est
Superficie: 647 km2
Population: 3 044 300 habitants
Capital: Singapour
Chef de l'Etat: Ong Teng Cheong (depuis le 28/8/19930)
Nature du régime: République Parlementaire autoritaire, contrôlée par un parti dominant.
Langues: malais, chinois, tamoul, anglais
Croissance annuelle: 7,0%
Taux de chômage: 2,0%
PIB/habitant: 22 770$ (supérieur à parité de pouvoir d'achat à celui du Canada, de la France ou de l'Australie)
Commerce:
Importations: 131 338 million de $
Exportations: 125 024 million de $

LES STAGIAIRES DOUANIERS EN FRANCE

Du 12 janviers au 14 février 1998, 11 douaniers libanais sont allés en France pour suivre un stage d'inspecteur. Ce stage s'est effectué en 2 parties: une première semaine à l'Ecole Nationale des Douanes à Paris où ils ont pu suivre une session théorique et les 4 semaines suivantes au port du Havre en Normandie pour suivre un stage pratique avec une équipe de douaniers inspecteurs français.

Ce stage s'inscrit dans le cadre de la réforme douanière entreprise par l'Etat libanais avec l'aide de différentes instances internationales dont les Nations Unies et les douanes françaises. Le but de ce stage était de permettre à une équipe d'inspecteurs de se familiariser aux méthodes modernes de contrôle différé et à l'inspection des valeurs marchandes. Ces méthodes, grâce notamment à l'informatique, seront de plus en plus utilisées au Liban pour permettre à l'Etat d'augmenter les capacités, la qualité de son transit et d'harmoniser ses procédures douanières avec les normes internationales.

Cette équipe de stagiaires était composée de Badawi Douaihy, Pascale Elia, Elham Ghozael, Ali Kataya, Faten Khreiss, Elias Makari, Rima Makki, Marlène Salem, Jocelyne Sassine et Zaki Tager.

Ali Kataya, Marlène Salem, Faten Khreiss, Ilham Ghozael, Jocelyne Sassine, Rima Makki, Pascale Iliyya

English Courses at the Ministry of Finance

Ten students are attending a course in English. They are George Gedeon, Fatme Fakih, Wadad El Ali, Lena Azzi, Daad Bulbul, Rosette Chahine, Mona Sammouri, Alia Abbas, Ranjess Harajli, Dala Ahmad and Tanios Rizk.

Tanios was attending the course but can not continue because his son is sick.

Our teacher, Mrs. Farida Abdel Khalek is Australian. She's of Lebanese origin. She writes articles for the Daily Star newspaper.

We're studying English every Monday and Wednesday. The course is for 3 months. It starts at 1:30 pm. It's for one and a half hour.

Our book, Side by Side, is pleasant and easy. We practise games, conversation role playing, writing, dictation and pronounciation in class. In fact, we have regular tests and did a mid-term exam.

Finally, we have good results with a high average. We are very interested in English. We like our teacher and we like each other. It's a family environment and a convenient place to go.

We had an end of year party before the Christmas break. It coincided with Lena, Rosette, Wadad and the teacher's birthday. We resumed after the Christmas and New Year's break to complete the course.

We have all passed and will re-enrol for the new course in March.

LE NOUVEAU PLAN COMPTABLE DE L'ETAT

Un nouveau pas vers l'établissement d'une comptabilité nationale

Depuis le début de l'année 1997, le Ministère des Finances a commencé l'application du nouveau plan comptable de l'Etat. Le Ministère avait élaboré ce plan, durant l'année 1996, avec le concours du Fonds Monétaire International. Vers la fin de 1996, l'Institut des Finances a organisé des sessions pour discuter de ce nouveau plan et en élaborer une version définitive ainsi que pour s'y entraîner durant les trois derniers mois de l'année. Durant ces sessions, les personnes principalement concernées par l'application de ce nouveau plan ont été présentes, notamment des représentants de la Cour des Comptes, de la Direction de l'Inspection Centrale, du Ministère des Finances ainsi que des chefs-comptables et des comptables locaux du Budget et des annexes au Budget.

Le nouveau plan comptable remplace la liste des comptes de l'Etat qui a été mise en place en 1964 à partir du modèle français du plan comptable de 1932. C'est une adaptation du plan comptable général mis en place à la fin de 1981 pour gérer les comptes du secteur privé dans ses différentes activités et secteurs productifs.

Le nouveau plan comptable prend en compte la spécificité des opérations de l'Etat, il se distingue du plan comptable d'une entreprise privée du fait qu'il ne consacre pas de comptes au capital, à l'amortissement, aux pertes et profits, aux stocks, ni de comptes à la comptabilité analytique. Le nouveau plan diffère également par la mise en place de nouveaux comptes pour les liaisons entre les différents centres de tenue des livres de l'Etat afin d'unifier les comptes de ces centres en une unique comptabilité.

Le plan comptable unifie également les méthodes de tenue des livres en adoptant la double écriture dans tous les centres de comptabilité. Cette méthode facilite les écritures, leur correction, leur modification ainsi que le contrôle des employés par leurs supérieurs et toutes les opérations de contrôle interne. Ainsi les bureaux chargés de la comptabilité et du contrôle effectueront leur travail de vérification de la meilleure façon possible.

Le nouveau plan comptable regroupe dans une même comptabilité les comptes du Budget et les comptes de la Trésorerie, il a mis en place des comptes spéciaux pour les avoirs fixes, propriété de l'Etat. Ainsi le plan a permis quand cela est nécessaire de préparer un Budget où apparaissent les avoirs de l'Etat et ses doits, son actif ainsi que son passif.

Avec le processus d'informatisation que le Ministère entreprend dans tous les centres à travers le pays, le nouveau plan comptable permettra au Ministère de savoir au jour le jour l'état de recouvrement des impôts et des taxes ainsi que celui des dépenses, des comptes des caisses et ceux de la banque. Cela permettra aux responsables ainsi qu'au gouvernement de suivre les plans financiers mis en place au niveau du Budget et du Trésor ainsi que de savoir dans quelles mesures ces plans sont respectés afin d'intervenir le moment nécessaire pour remédier aux problèmes qui surgissent.

L'application de ce nouveau plan a commencé au début de l'année 1997 aux comptes du Budget ainsi qu'aux comptes des budgets annexes. L'année prochaine, son application s'étendra à la comptabilité des institutions publiques et des mairies, ainsi toutes les données nécessaires sur le secteur public seront disponibles. Ces données ainsi que ceux concernant la comptabilité du secteur privé constituent les éléments essentiels à la préparation de la comptabilité nationale.

Le Budget de 1998 en quelques chiffres

Les objectifs de base:

Réduction du déficit budgétaire afin d'obtenir un ratio déficit/dépenses égal à 42%

Réduction du déficit primaire qui éventuellement aidera à diminuer le ratio Dette/PIB d'un côté et à couvrir une partie des intérêts d'un autre.

Augmentation des revenus de 12% par rapport au montant des revenus du budget de 1997, et de 23% par rapport au montant réalisé des revenus en 1997 ce qui par la suite diminuera le déficit par 10%.

Les mesures et les politiques budgétaires:

Les dépenses non budgétaires qui représentent 600 millions de LL ont été considérées lors de la préparation du budget afin d'obtenir un budget plus réaliste.

Une grande partie des «Carryovers» revenant à l'année 1995 et précédentes sera annulée ce qui réduira les dépenses pour 1998 et les montants reportés pour 1998 et pour les années suivantes.

Aucune dépense additionnelle ne sera contractée sans assurer en contrepartie des revenus supplémentaires et proportionnelles.

Les mesures prises pour assurer une augmentation des revenus:

– introduction d'une taxe de 2% sur tous les produits importés à l'exception des produits pétroliers, des feuilles bancaires, de l'or, des avions et des grands navires. Décision prise en 1997 et qui sera de même adoptée en 1998.

– introduction d'une taxe de 5% sur les services enregistrés dans les hôtels et les restaurants.

– simplification et augmentation de la taxe sur la mécanique des voitures.

– augmentation de la taxe annuelle sur les camions de chargement (de cargaison).

– augmentation de 150% sur le droit d'émission des passeports.

– augmentation de la taxe sur le ciment et des droits sur les importations de 6000 L.L. à 13000 L.L. la tonne.

– introduction d'un droit sur le renouvellement d'une attestation de propriété de 50000 L.L. par attestation.

Les réformes administratives:

Réforme au niveau de l'administration des taxes suite à un recensement des contribuables, à un recrutement de contrôleurs additionnels et à une réorganisation du département du revenu.

Introduction d'un nouveau système informatique au port de Beyrouth qui permet une meilleure efficacité des services des douanes et des revenus à ce niveau là.

Effort pour réformer le département des registres fonciers et du cadastres. Informatisation des données qui permet un meilleur et plus efficace management des registres. Informatisation des attestations foncières en plus du développement d'un système d'information géographique. (GIS: Geographic Information System).

Hala Samrani

Le Cadastre

Mission et Métiers

A- Un aperçu de la propriété foncière et de sa réglementation

A travers les siècles, une relation complexe s'est développée entre la terre et l'homme, passant du concept de la terre-étendue dans les premiers temps où l'homme vivait de cueillette et de chasse, au concept de la terre-mère quand l'homme commença à vivre d'agriculture et du pâturage, et enfin de nos jours, au concept de la terre comme bien-fonds.

Ce développement dans le sens du renforcement de la propriété privée individuelle et collective, ainsi que l'apparition du rôle essentiel de la propriété foncière dans l'économie a été accompagné par un développement parallèle dans la réglementation des relations économiques entre les hommes du fait du changement des notions d'utilisation et d'investissement.

Au Liban, les derniers développement auxquels nous avons assisté datent de près de soixante-dix ans, quand la législation dans ce domaine a été modernisée, afin de suivre les besoins de la société et les demandes des opérations commerciales. De nos jours, cette législation est toujours effective et des modifications lui ont été apportées.

Parmi les dispositions de la législation sus-mentionnée, le mode de contrôle de la propriété privée et ce qui en ressort comme droits. Nous entendons par cela les travaux du cadastre et du registre foncier.

La législation a spécifié aussi la notion des biens immeubles ou propriété foncière ainsi que la notion de la parcelle en tant qu'unité foncière et cadastrale de base.

Ainsi, le cadastre organise les terrains en de groupes constitués d'unités précises qui peuvent être sujettes à des transactions légales.

Le registre foncier confère à ces unités une légalité dans les rapports que l'homme entretient avec elles et confirme leur propriété, servitude et assurance ainsi que toute sorte de droits qui peuvent résulter suite aux changements qui interviennent dans cette relation, il enregistre ces changements et les public.

Si ces affaires n'étaient pas contrôlées de la sorte, les membres de la société, telle qu'elle est de nos jours, n'auraient pas pu interagir en toute sécurité établissant les contrats fonciers et les travaux, tranquilles quant au respect de leurs droits.

M. Chawki el Hage, directeur du service du cadastre à Baabda

M. Mohamad Atallah, établissant les premiers dessins

Mme Samira El Khouri, calculant les surfaces

B- Les fonctions du Département du Cadastre selon les lois et les réglementations

1. Les travaux de recensement et de bornage.

Des géomètres assermentés qui travaillent sous le contrôle de juges fonciers uniques effectuent les travaux de recensement et de bornage dans les caza et les mohafazat, ils réfèrent cependant au Département du Cadastre en ce qui concerne le côté technique et la surveillance des travaux topographiques.

En général, ces travaux commencent le 1er mars de chaque année, après publication de la décision d'ouverture dans tous les lieux concernés et suite à l'annonce de l'ouverture dans tous les médias.

Le géomètre commence par établir un bornage temporaire des parcelles de terrains en présence du maire, des propriétaires de la parcelles concernée, des propriétaires des parcelles contiguës ainsi que des plaignants éventuels. D'après les déclarations faites, les géomètres procedent à l'établissement d'un

procès-verbal pour chaque parcelle, y ajoutant les documents justificatifs. Le procès-verbal est constitué de la description de la parcelle, des droits réels la concernant, de l'identité des propriétaires et des objections qui s'y rapportent. Il est signé par le géomètre, les personnes présentes et le maire ou toute personne déléguée, sachant que le géomètre ne peut procéder à un bornage temporaire qu'en presence du maire ou bien d'un membre délégué du comité municipal en son absence.

Après la délimitation du terrain, le géomètre établi un levé général au fur et à mesure que les travaux avancent.

Les parcelles de terrain sont mesurées par les équipes chargées de mesure selon les résultats du bornage temporaire et à l'aide de la méthode de triangulations établie pour l'ensemble du territoire libanais par la Direction des Affaires Géographiques de l'Armée. Dans chaque région, après la fin des travaux de bornage temporaire, le géomètre présente au juge foncier unique les procès-verbaux de bornage ainsi que les levés et les tables faites et il établi un procès-verbal pour indiquer la fin des travaux.

L'opposition aux travaux de bornage est ouverte auprès du juge foncier pour un délai de trente jours après la publication du procès-verbal.

Après le règlement des oppositions et la fin des délais de recours, les procès-verbaux sont déposés avec les levés et toutes les pièces justificatives au secrétariat du registre foncier pour être utilisés dans l'établissement des feuillets.

Ensuite, les plans finaux sont établis après vérification de leur concordance avec les jugements de la juridiction foncière. Les plans sont conservés au Département du Cadastre en tant que documents de référence pour toutes les modifications techniques qui affectent les parcelles (lotissement et remembrement,

M. Mitri Chahine préparant le dessin définitif

M. Rachade Khalil, contrôleur

M. Mohamad Mokdad et M. Bassam Sidani aux archives accompagnés par le directeur du service, M. Chawki El Hage

nouvelles constructions, planifications, etc.). Ces modifications sont appelées les opérations du secrétariat, elles se déroulent à la requête du secrétaire du registre foncier.

2. Les garanties que fournissent les travaux du Département du Cadastre au citoyen:

Le Département du Cadastre fournit au citoyen la garantie de leurs droits à travers la publication du bornage ainsi que par les procédés du bornage contradictoire.

Il permet également à tout plaignant de réclamer son droit auprès de la justice durant un délai limité.

Il confirme la propriété foncière et sa qualité ainsi que tous les droits qui se rattache à la parcelle de terrain concernée.

Il confirme le lieu-dit de la parcelle, ses limites, sa superficie et il assure la protection de la parcelle contre toute agression.

C - L'organisation administrative et le cadre fonctionnaire

La loi a prévu une organisation administrative et structurelle du Département du Cadastre ainsi qu'un cadre fonctionnaire, modifiable selon les besoins, pour accomplir les travaux techniques, les opérations administratives et les tâches qui lui incombent. L'organisation administrative:

Les unités régionales ou service du cadastre: présentes dans tous les caza et mohafazat, elles sont responsables des opérations de bornage et des opérations de secrétariat sur tout le territoire libanais. Elles sont proches des citoyens afin d'offrir un service direct rapide et plus efficace. Il y a un service dans chaque mohafazat à l'exception de la mohafazat du Mont-Liban où il existe trois services en raison du volume du travail. Ces services reçoivent les

Equipe de topographie formée par M. Said Haasan, M. Simon Sassine et M. Talta

requêtes directement des secretaires des registres fonciers.

Les unités qui dépendent directement de la Direction Centrale:

Le service du plan final: la fonction principale de ce service est l'établissement des plans finaux suite aux travaux de bornage et de délimitation, sachant que les modifications qui sont effectuées ultérieurement suite aux remaniements et aux nouvelles opérations telles que les constructions, les opérations de lotissement et de remembrement ainsi que les autres droits qui affectent les parcelles sont du ressort des unités régionales.

Le service des améliorations foncières: sa fonction est l'organisation des terrains agricoles en vue de leur amendement afin qu'ils conviennent après des opérations de lotissement et de remembrement à l'agriculture moderne.

Un service administratif *le secrétariat:* sa fonction est de s'occuper de la comptabilité, des fournitures ainsi que de la gestion des affaires du personnel.

Ces unités sont sous la responsabilité d'un chef de département qui assure la direction selon les prérogatives qui lui ont été accordées par les lois.

Le cadre fonctionnaire se compose dans sa majorité de fonctionnaires techniciens (ingénieurs, géomètres, dessinateurs, etc.). Les conditions de recrutement ont été modifiées afin de recruter des personnes de plus en plus qualifiées, pouvant utiliser les nouveaux appareils et les nouvelles techniques dans ce domaine. Certains fonctionnaires ont reçu des formations à l'étranger dans ce même objectif.

De plus, le Département du Cadastre bénéficiera du projet d'informatisation et de développement des services fonciers et du cadastre financé par la Banque Mondiale. Actuellement, le principal intérêt du projet d'informatisation reste la transformation des plans cadastraux établis par la méthode graphique classique en de plans numériques. Ce projet comprendra tous les plans finaux des régions cadastrées du Liban qui représentent 50% de la surface totale du pays. Ces plans sont au nombre de 7000, dans l'espoir de pouvoir cadastrer le reste du territoire libanais quand les circonstances seront plus favorables, en utilisant, bien entendu, les méthodes techniques les plus récentes.

Quelques chiffres

Le nombre de parcelles de terrain du Liban: 2 millions

Le pourcentage de parcelles cadastrées et enregistrées: 50%

Le pourcentage de parcelles délimitées: 30%

Le pourcentage de parcelles non-délimitées: 20%

Le montant des taxes foncières en 1990: 13 milliards L.L.

Le montant des taxes foncières en 1997: 325 milliards L.L.

Nous exprimons des remerciements particulièrement chaleureux à M. Claude Massaad, Directeur Général des Services Fonciers pour sa contribution personnelle et son soutien à ce journal.

Par ailleurs, nous remercions pour leur accueil chaleureux M. Chawki el Hajj et toute l'équipe du service du cadastre à Baabda.

LE FONDS MONETAIRE ARABE

Le Fonds Monétaire Arabe est une organisation économique arabe dont le siège est à Abu Dhabi dans les Emirats Arabes Unis. Il a été fondé le 27 avril 1976, mais il n'a commencé effectivement son action qu'en 1977. Le Liban est un des membres fondateurs de cette orgnaisation dont les objectifs essentiels sont la coordination des positions des Etats membres en ce qui concerne les problèmes économiques et monétaires internationaux. De plus, le FMA étudie et prépare les conditions de la création d'une monnaie arabe unique ainsi que le développement des marchés financiers arabes. Le Fonds a également un rôle consultatif quant aux politiques d'investissement extérieur des ressources monétaires des pays membres et aux politiques et moyens de coopération monétaire arabe afin de parvenir à terme à une intégration monétaire arabe. Le Fonds Monetaire Arabe s'occupe également du renforcement des échanges commerciaux entre les pays membres, de la correction des distorsions dans leurs balances de paiement et de la stabilité des taux de change entre leurs monnaies.

INTERNET

Le XXe siècle a facilité les communications internationales. Plus de 40 millions de personnes partout dans le monde partagent leurs expériences, opinions et informations, en utilisant les services de l'INTERNET. Comment se connecter sur Internet? Qu'est-ce que le «E-mail» et le «Chat»? Quels sont les problèmes causés sur Internet?... Toutes ces questions feront partie des prochains articles. Cependant dans cet article nous vous donnerons une idée générale sur Internet.

Internet: l'ensemble de tous les réseaux reliés entre eux dans le monde, appelé World Net ou simplement Net.

QU'EST-CE QU'INTERNET?

Vous avez sur votre ordinateur des documents, programmes et autres. Votre collègue veut lire un de vos documents, que faut-il alors faire? Il arrête son travail, vient copier de votre ordinateur sur une disquette le document voulu et ensuite va le lire sur son PC.

Or de plus en plus des personnes veulent partager leur travail avec les autres. Pour les bureaux, un réseau local a été développé, connu en anglais sous *Local Area Network* - LAN. Grâce au LAN nous n'avons plus besoin d'utiliser une disquette pour copier un document, nous pouvons donc accéder de notre ordinateur aux documents des autres.

Que serait-ce si vous voulez envoyer un document à Pamela Anderson en Amérique?

Internet est la solution, il n'est autre qu'une **banque de données** localisée sur des serveurs répartis dans le monde entier, reliés entre eux par des satellites et câbles téléphoniques. Le réseau Internet peut être comparé à un réseau téléphonique permettant la **communication** avec le monde. Il est actuellement le plus grand **réseau informatique** au monde. Il est composé de nombreux réseaux distincts, d'envergure locale, régionale et internationale capable de communiquer entre eux et d'échanger des informations en toute liberté. Si vous êtes connectés sur Internet, vous pouvez donc accéder à des encyclopédies, magazines, logiciels et même effectuer des transactions commerciales... Ainsi votre ordinateur devient beaucoup plus intéressant quand vous arrivez à communiquer avec d'autres personnes dans n'importe quel pays. Il est plus facile de participer à des projets et de garder contact avec vos amis dans le monde entier.

Internet a démoli les barrières, aucune censure ne peut être faite, **VIVE LA DEMOCRATIE.**

Les informations disponibles sur Internet ne sont ni diluées, ni filtrées et sont plus approfondies que celles transmises par les médias. Si vous souhaitez avoir des avis à l'état brut sur des sujets tels que l'avortement, la peine de mort ou les impôts locaux, vous avez toutes les chances de trouver au moins une discussion de ces thèmes sur le INTERNET.

QUELLE EST L'EVOLUTION D'INTERNET?

Internet est né du souci de créer un système permettant de relier les ordinateurs de chercheurs travaillant pour le Département de la Défense Américaine, mais depuis sa création Internet a évolué dans une direction que même les chercheurs militaires n'avait pas imaginée.

Dans les années 1950, le programme russe Spoutnik humilia les Etats-Unis dans la conquête de l'espace. Afin de se remettre à la hauteur, le gouvernement américain versa des subventions massives dans la recherche spatiale qui furent versées à une branche militaire appelée ARPA. Le rôle de ce dernier était de créer un réseau pouvant résister à un bombardement atomique. Afin de pouvoir résister aux catastrophes et de pouvoir sauvegarder les informations, les dirigeants ont effectué une décentralisation des informations. Le réseau informatique a suscité l'intérêt des ingérieurs et des informaticiens et est devenu un lien de communication vitale.

Grâce à l'initiative des universitaires et ensuite aux institutions académiques, Internet a pris de l'ampleur. Il est un outil de commerce et de marketing. Il vous permet de faire une commande et même un virement bancaire à n'importe quelle destination. Internet permet de développer les recherches et faciliter l'échange d'informations dans tous les domaines financiers, industriels, médicaux et autres. L'enseignement à distance connait une plus grande expansion.

Attendez le numéro suivant de «Hadith Al Malia», pour avoir de plus amples informations sur Internet.

Maya Jajeh et Muriel Moucachen
Direction des Services Fonciers

(1) Réseaux: Plusieurs ordinateurs reliés entre eux constituent un réseau (ou Network).

(2) ARPA: acronyme Advanced Research Projects Agency.

Nomination de contrôleurs auditeurs à la Direction du Revenu

Victoria Makdessi, Rola Chehab, Walid El Chaar, Abdel Hafiz Soubra

Nomination de contrôleurs fiscaux (1er échelon) décret numéro 11296 du 12/11/1997

Mouhafazat de Nabatieh Amani, Nancy et Tahani Mouhammad Moukaled, Ali Choukr Choukr

Mouhafazat de la Békaa Karine Bou Khalifé, Faouzat Azam, Naji Aafara, Ramzi Abou Rjeili

Mouhafazat du Liban Nord Mireille Al Beaaïni, Josiane Moussa, Toufic Abi Richa, Dolli Dib, Rami Yaghi, Narimand Skaf, Rania Al Moustafa, Dania Al Mouhtadi, Toni Ayoub, Farida Al Mardini.

Mouhafazat du Mont Liban Micheline Mizher, Liliane Naji Awad, Rania Chalita El Boueri, Georges Abou Khalil, Saydé Maalouf, Roy Faouaz.

Mouhafazat de Beyrouth:

- **Service de l'impôt sur le revenu:** Selim Barhoun, Aline Khoury, Faouzia Najjarine, Laure Claudia Ghanimé, Georges Richa, Mazen Mahmoud, Marie Boutros, Hoda Sadek.

- **Service de l'impôt indirect:** Rindala Sleiman, Elie Chalita, Nesrine el Kahouaji, Ali Hazimeh

- **Service de l'impôt sur la propriété bâtie:** Rola Sarkis, Dina Abi Nader, Raja Al Sayar, Frossina Rizk.

- **Impôt sur les améliorations foncières:** Elias Rizk, Mousbah Bourom, Khaled Abdallah.

Salim Barhoun
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur le revenu

Claudia Ghanimé
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur le revenu

Marie-Thérèse Boutros
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur le revenu

Hoda Loutfi Sadek
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur le revenu

Rola Sarkis
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur la propriété bâtie

Dina Abi Nader
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur la propriété bâtie

Frossina Rizk
contrôleur fiscal
service de l'impôt
sur la propriété bâtie

Nomination de contrôleurs fiscaux principaux décret numéro 11178 du 18/10/1997

Mouhafazat du Liban Nord Imad Abou Rihan, Ghounoua El Masri, Carlos Arida, Mirna Dabaj, Georges Al Miaraoui, Salah Eddine El Said Ismaïl, Aline Bark, Fatmeh El Halabi.

Mouhafazat du Mont Liban Hadi Narch, Khalil Harfouche, Amine Saleh, Georges Kassab, Rita Kreiker, Safa Barakat

Mouhafazat du Liban Sud Ibrahim Hamdar

Mouhafazat Beyrouth: Direction du Revenu:

- **Service de l'impôt sur le revenu:** Maria Naalabadian, Hoda Mooti
- **Service de l'impôt sur la propriété bâtie:** Hanna Karnib
- **Service du droit de succession:** Manal Abdulsamad
- **Service de l'impôt indirect:** Pierre Mounzer.

Retraite

Le chef et les employés du Service de l'impôt sur le revenu ont organisé un déjeuner en l'honneur de l'ancien chef de service M. Ibrahim El Khoury qui vient de prendre sa retraite. Le Directeur Général M. Habib Sakr et le Directeur des revenus Mme. Siham Bawwab ont assisté à ce déjeuner qui a eu lieu à l'Hôtel Riviera. Par ailleurs, il est remplacé depuis le 25 janvier 1998, par le contrôleur fiscal principal M. Sarkis Sakr.

Divers

- Mlle Mirna Baz nous a quitté pour Washington afin d'y suivre un stage au Fonds Monétaire International.
- Mlle Aïda Ibrahim a passé avec succès sa première année de Magistère en Finances Publiques.

Ouverture d'un Bureau de Réclamations

Un bureau spécial pour les réclamations a été créé au 7ème étage du bâtiment central du Ministère des Finances, rue Riad El Solh, afin de recevoir les réclamations et les plaintes des citoyens en ce qui concerne les affaires des administrations du Ministère des Finances pendant les horaires d'ouvertures de ces administrations.

Des équipes de travail formées d'employés des trois services financiers, spécialistes, compétents et aptes à traiter les plaintes d'une façon positive et réglementaire, avec tout le sérieux nécessaire. Chaque équipe informera son supérieur hiérarchique du contenu des réclamations et proposera les solutions convenables; le Ministre sera informé des sujets des plaintes et de la suite qui leur a été données.

Mariages

• Mr. Ali Ahmad Mougharbel et Melle Bassima Baghdadi. (Direction du Revenu)

Mlle Bassima Baghdadi et Mr Ali Ahmad Mougharbel

• L'ingénieur Hassan Ezzedine et Nadine Doughane qui ont célébré leurs noces au Long Beach Club. (Comptabilité Public)

Nadine Doughane et Hassan Ezzedine

• Nabil Ghattous et Rola Fawaz.

Fiançailles

- Mr. Wissam Joumaa et Melle Nisrine Attar. (Centre informatique)
- Mr. Ali Fouaani et Melle Guilda Sabti. (Centre informatique)
- Mr. Mohamad Akil et Melle Doha Sleiman. (Centre informatique)
- Mr. Medhat Kalakech et Melle Sonia Moukhazram. (Centre informatique)
- Mr. Mouhamad Moussaouel et Melle Saoussane Al Rifaï.
- Mr Georges Bou Francis et Melle Mirna Dabaj tous deux contrôleurs principaux service déconcentré du Liban Nord.

Naissances

- Bienvenue à la petite Nour, fille de Mr. Ali El Chami, chef comptable (comptabilité publique)
- Bienvenue au petit Adam fils de Mme Joumana El Taki, chef du service de l'engagement des dépenses (direction du budget)

Anniversaire

• Yasmina Hélou fille de Mme Denise Hélou (Institut Des Finances) a célébré ses trois ans au Restaurant Broadway (Hazmieh) le Dimanche 8 Mars 1998. Joyeux Anniversaire.

Baptême

• M. Adolph Eid (Institut des Finances) a baptisé sa fille Maria Karelina à l'église St. Georges, Aïn el Remaneh.

Mme Daad Bissar Ghalayini

Les mots sont un moyen de communication, un pont que nous construisons ensemble pour rester en contact.

Cette page vous appartient, à travers elle, nous et tous les agents du Ministère serons au courant de vos activités et de vos heureux événements.

Vos sincères sentiments et votre intérêt à nous communiquer vos émotions reflètent la famille unie que nous formons au sein du Ministère des Finances. Nous comptons sur vous pour nous faire partager votre joie.

Daad Bissar Ghalayini

Contactez-nous par téléphone au: 01-425 148/9

- Rédaction et production: Institut des Finances
- Directrice de la rédaction: Salam Moussa Chammas
- Traduction: Zeina Kinj
- Impression offerte par la Société Générale Libano Européenne de Banque S.A.L. et réalisé par: A. Feghali
- Nous remercions pour leur participation à la rédaction de ce numéro: Mme Alia Abbas, Mme Mona Sariyeddine et Mlle Rola Mrad.

Thumbs.db

حديث المالية

HADITH EL MALIA

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة
عن المعهد المالي

نشرة داخلية لوزارة المالية، عدد رقم ٣ - نيسان ١٩٩٨

افتتاحية

معالي الوزير فؤاد السنيورة

تعلمون جميعاً أن الموازنة العامة التي تحدد فيها الحكومة سياساتها العامة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والانمائية وغيرها، إعداداً، ودراسة، وإقراراً هي حصيلة عمل دؤوب وجهد منظم، وثمرة تعاون خلاق بين وزارة المالية ومختلف وزارات الدولة من جهة، وبين الحكومة ومجلس النواب من جهة ثانية.

وبفضل كل هذه الجهود مجتمعة، وبخاصة لجنة المال والموازنة في مجلس النواب، وبعد مناقشات جدية ومستفيضة في الهيئة العامة لمجلس النواب أقرت موازنة عام ١٩٩٨ بموجب القانون رقم ٦٧١ تاريخ ١٩٩٨/٢/٥ ونشرت في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٧ تاريخ ١٩٩٨/٢/٦ وبات على الحكومة أن تقوم بمهمة تنفيذ أحكام قانون الموازنة والتقيد بالمبادئ والبنود التي وردت فيها، وهي مسؤولية يدرك كل منا مدى عمقها ودقتها واهميتها، وبصورة خاصة على الصعيدين المالي والاقتصادي.

وبمقارنة ارقام النفقات المقدرة في موازنة عام ١٩٨٨، كما اقرت في مجلس النواب، بارقام الواردات المقدرة فيها، يتبين وجود عجز يقدر بنحو ٤٢٪، وهذا الأمر بحد ذاته، يلقي عبئاً خاصاً على وزارة المالية، على الأقل، في الشق المتعلق بالواردات من الموازنة، بأن تبذل كل جهد ممكن من أجل المحافظة على حدود هذا العجز وعدم تجاوزه، لأنه يترتب على هذا الالتزام، استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبالتالي، تعزيز ثقة المواطن والخارج بالإدارة المالية، من جهة، وبقدرة الاقتصاد اللبناني، على التغلب على الصعوبات التي يمر بها من جهة ثانية، بل ويثبت للجميع، إرادة الحكومة والأجهزة التنفيذية المرتبطة بها، وعزمها وقدرتها على معالجة قضاياها الاقتصادية والمالية، بجدية ودقة وفعالية.

ولقد آلت الحكومة على نفسها، كما تعلمون، وأقرها مجلس النواب في ذلك، أن تتقيد في تنفيذ الموازنة بقاعدتين أساسيتين:

- القاعدة الأولى تقوم على عدم السماح بأي إنفاق يأتي من خارج الموازنة وبنودها.
- والقاعدة الثانية ترتكز على عدم الاقدام على إنفاق جديد من أي نوع كان، دون تأمين التغطية المناسبة له.

ونحن في وزارة المالية، علينا أن نحرص، على التقيد بهاتين القاعدتين، من خلال ما يلقيه القانون علينا من مسؤوليات في تنفيذ الموازنة، ومن خلال ما يولينا إياه القانون من صلاحيات في الرقابة على تنفيذ الموازنة.

وعلى هذا الأساس، أتوجه إليكم، أنتم العاملين في مختلف إدارات وزارة المالية ووحداتها، وأنا العليم بما تتحلون به من مناقبية وظيفية، وما تقومون به من جهود مميزة، بأن تلتزموا في أعمالكم جانب القانون، وأن تبذلوا جهوداً استثنائية، ولا أخالكم إلا فاعلين، في تحقيق الواردات وجبايتها، بكل دقة وأمانة وحرص على حقوق الدولة، وحقوق المواطنين، لتغذية خزينة الدولة، بما هو حق لها، للإيفاء بما التزمت به الحكومة في قانون الموازنة، بحدود العجز المقدر، وهذا الالتزام، يتوقف في جانب كبير منه، على مدى ما تقوم به الدوائر المالية من جهد، في تحصيل حقوق الدولة، من ضرائب ورسوم، دون إغفال أهمية الجانب الآخر من الموضوع، وهو التزام سائر وزارات الدولة، بحدود الانفاق الملحوظ في الموازنة.

إن سنة ١٩٩٨، بالنسبة لنا جميعاً، هي سنة التحديات، لمدى قدرتنا من جهة، على الالتزام بما وضعناه لأنفسنا، مختارين ومدركين، لأهمية المرحلة وصعوباتها، من قيود ومبادئ تتوقف على التقيد بها واحترامها، مسيرة البلاد المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولمدى إرادتنا ورغبتنا في التعاون والتضامن من أجل معالجة قضايانا العامة، والنهوض بشعبنا وتحسس مسؤولياتنا، كمواطنين وكمسؤولين، ونحن في وزارة المالية، مطالبون ربما أكثر من غيرنا، بالتحسس بمسؤولياتنا، لأن موقعنا، في هذا الموضوع بالذات، هو في الصف الأمامي، وكلي ثقة، بأنكم ستبرهنون، بعملكم وإخلاصكم، أنكم حريصون على هذا الموقع، حافظون له.

ولا يفوتني إلا أن أتقدم من جميع العاملين في الوزارة وعائلاتهم بالتهاني بالأعياد المجيدة وبالتمنيات القلبية راجياً لكل واحد منكم النجاح والتوفيق في حياته الوظيفية والعائلية وأملاً أن نضع أيدينا في أيدي بعض لكي يعم الخير والسلام في ربوع وطننا لبنان.